المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/465

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 3 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 كانون الأول، 14 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No.465

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/465

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 3 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 كانون الأول، 14 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 465

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم: 465 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 465 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/465

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 3 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 كانون الأول، 14 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 465

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – آدم سميث 1723-1790 5
2 – كارل ماركس 1818 – 1883..... 6
3 – "جون مايناردكينز" 1883-1946 6
4 – "ميلتون فريدمان" 1912-2006..... 7
5 – جان تينبرجن 1903-1994..... 7
6 – جون ناش 1928-2015 8
7 – محمد يونس 1940..... 8
8 – ستيفن ليفيت وستيفن دُبنر:..... 9
10 – ألفريد مارشال 1842-1924:..... 10
3 – "جون مايناردكينز" 1883-1946 11
كينز رجل الدولة 15
كينز المشاغب..... 16
الثورة الكينزية 19
نظام الاقتصاد الكلي الكلاسيكي 22
قل قانون السوق:..... 23
دور الحكومة في اقتصاد السوق | اقتصاديات 25

أربع وظائف رئيسية للحكومة في اقتصاد السوق:.....27
فائض المستهلك (مع الرسم البياني) | اقتصاديات 29
مفهوم فائض المستهلك:.....30
صعوبات القياس :.....33
(1)المنفعة الحدية الدائمة للنقود:.....33
(2)عدم وجود قياس دقيق: 34
(3)الصعوبات في قياس فائض المستهلك: 34
(4)فائض المستهلك غير المحدود في حالة الضرورات:.....34
(5)السلع الاستهلاكية الواضحة:.....35
(6)استحالة المعنى الكاردينال:.....35
(7)الصعوبات في حالة المكملات والبدائل: 36
(8)نظرية افتراضية وغير واقعية بحتة:.....36
مفهوم هيكس عن فائض المستهلك:.....37
4 – "ميلتون فريدمان" 1912–2006.....38
ميلتون فريدمان وفكره السحري 41
تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود.....45
ميلتون فريدمان.....51
استخدام السوق للتطور الاجتماعي.....56
استبداد الوضع القائم 70
العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية 72
ميلتون فريدمان.. رائد الاقتصاد المعاصر وداعية لتحرير السوق.....92

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2023/465

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي 3 من 5

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 كانون الأول، 14 January 2024

M E A K Weekly Economic Report No. 465

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الاقتصاديون الأكثر تأثيراً في التاريخ

علم الاقتصاد لديه تأثير كبير على مختلف مناحي الحياة، فهو أحد المحركات الرئيسية لحياة الشعوب، وأولئك الذين قاموا بتطوير الفكر الاقتصادي على مدار التاريخ لا تزال أفكارهم مؤثرة حتى بعد قرون من وفاة بعضهم.

وفي هذا التقرير تستعرض مؤسسة (CUG) البريطانية المختصة بتصنيف الجامعات قائمة تضم أولئك الذين يمكن اعتبارهم الاقتصاديين الأكثر تأثيراً في تطوير الفكر الاقتصادي على مر العصور.

1 – آدم سميث 1723-1790

" – آدم سميث" هو عالم اقتصاد أسكتلندي، تلقى تعليمه في جامعة جلاكسو بينما كان لا يزال في الرابعة عشرة من عمره، ويُعد "أبو الاقتصاد الحديث"، وأحد رواد الاقتصاد السياسي.

– أشهر كتبه هو "ثروة الأمم" والذي دعا فيه إلى إعطاء الحرية للجميع لإنتاج وتبادل البضائع، وفتح الأسواق أمام المنافسة المحلية والخارجية، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الرخاء، ويعتبر هذا الكتاب هو العمود الفقري للسياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم اليوم.

2 – كارل ماركس 1818 – 1883

– الجميع يذكر "كارل ماركس" على أنه أحد أهم الدعاة إلى الشيوعية، ولكن الفيلسوف الألماني يعتبر من أعظم الاقتصاديين في التاريخ.

– تنبأت نظرياته بأن السياسات الرأسمالية سوف تؤدي إلى تقلبات وأزمات اقتصادية، وهي التوقعات التي أثبتت الأيام لاحقاً صحتها.

– من مؤلفاته "نظريات فائض القيمة" و"مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" و"بيان الحزب الشيوعي" و"الأيديولوجيا الألمانية" و"بؤس الفلسفة"، ولكن ربما أهمها هو "رأس المال."

3 – "جون مينارد كينز" 1883–1946

– كان الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" يتبنى وجهة نظر مفادها أن الأسواق الحرة سوف تساعد الاقتصاد على استعادة مستوى التشغيل الكامل للعمالة تلقائياً.

– أيد "كينز" تدخل الدولة في الاقتصاد أثناء فترات الازدهار والكساد، وهي السياسة التي اعتمدتها معظم الاقتصادات الغربية خلال الثلاثينيات.

– على الرغم من أن التدخل الحكومي في الأسواق بدأ ينحصر منذ السبعينيات، إلا أن العالم شهد عودة مفاجئة للسياسات الكنزية خلال الأزمة العالمية الأخيرة، ولا سيما في بريطانيا حين أراد رئيس الوزراء "جوردون براون" إبعاد بلاده عن حافة الركود.

4 – "ميلتون فريدمان" 1912–2006

" – ميلتون فريدمان" هو اقتصادي أمريكي يعد أحد الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ومن أهم منظري "النظرية النقدية"، تلقى تعليمه في جامعات روتجرز وشيكاغو وكولومبيا.

– حصل على جائزة "نوبل" في العلوم الاقتصادية في عام 1976، لإنجازاته في مجالات تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي والنظري، وبرهنته على درجة تعقيد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

– اتخذه الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" مستشارا اقتصاديا له، وهو ما أسهم في انعكاس أفكاره ونظرياته على العديد من السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة.

5 – جان تينبرجن 1903–1994

– ولد الخبير الاقتصادي "جان تينبرجن" في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن، ويعتبر أحد رواد علم الاقتصاد القياسي، ويعود له الفضل في تطوير نماذج الاقتصاد الكلي أثناء صنع السياسات الاقتصادية، وهي الطريقة التي يتم بها إجراء البحوث الاقتصادية اليوم.

– حصل "تينبرجن" في العام 1969 على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية بالاشتراك مع الاقتصادي النرويجي "ركنر فرش" بعد نجاحهما في تطوير وتطبيق النماذج الديناميكية لتحليل العمليات الاقتصادية.

6 – جون ناش 1928–2015

" – جون ناش" هو في الحقيقة عالم رياضيات أكثر منه عالم اقتصاد، ولكن إسهاماته الإبداعية والعبقرية في نظرية اللعبة كان لها تأثير كبير على فهم الجميع لاقتصاد السوق، وهو ما أهله للحصول على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1994.

" – ناش" يراه البعض على أنه الخط الفاصل بين العبقرية والجنون، بعد أن كافح معظم حياته مرض الانفصام، قبل وفاته في مارس/آذار 2015 في حادث هو وزوجته بمدينة نيوجيرسي الأمريكية.

7 – محمد يونس 1940

– قدم "محمد يونس" الكثير لاقتصادات المناطق الأكثر فقراً في العالم، حيث اكتشف في بداية حياته المهنية أن القروض الصغيرة لها تأثير إيجابي على الأوضاع الاقتصادية للفقراء.

– في الوقت الذي امتنعت فيه البنوك عن إقراض الفقراء بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، صمم "يونس" على أنهم جديرون بالاقتراض، وأنشأ بنك جرامين في عام 1979 لإقراض الفقراء قروضا متناهية الصغر تساعدهم على البدء بأعمال بسيطة تدر عليهم دخلا معقولاً.

8 – ستيفن ليفيت وستيفن دُبنر:

– اشترك "ستيفن ليفيت" الاقتصادي في جامعة شيكاغو و"ستيفن دُبنر" الصحفي في "نيويورك تايمز" في تأليف الكتاب الشهير "الاقتصاد العجيب" والذي يُلفظ عنوانه الأصلي "فريكونومكس" في عام 2005.

– ما أسهم في انتشار الكتاب الذي بيع منه أكثر من سبعة ملايين نسخة، هو أن مؤلفيه نجحا في تبسيط علم الاقتصاد للرجل العادي، من خلال طرح مبسط للموضوعات التي لا يغطيها عادةً الاقتصاديون التقليديون.

9 – وارن بافيت 1930:

" – بافيت" ليس مستثمرا واقتصاديا بارعا بالفطرة فقط، ولكن بالتعليم أيضاً فقد حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية كولومبيا للأعمال في عام 1951.

– بعد تخرجه من الجامعة ذهب "بافيت" لكي يعمل في إحدى شركات الاستثمار في وول ستريت، حيث طبق أساليب إحصائية ومنهجية في التداول.

– يعتبر الكثيرون "بافيت" هو المستثمر الأكثر نجاحاً في القرن العشرين، ويتم ترتيبه باستمرار ضمن الخمسة الأوائل في قائمة أغنى أغنياء العالم.

10 – ألفريد مارشال 1842–1924:

– يتطلب الأمر شجاعة كبيرة لكي لا يتم إدراج اسم الرجل الذي ألف كتاب "مبادئ علم الاقتصاد" في قائمة الاقتصاديين العشرة الأكثر تأثيراً في التاريخ.

– على الرغم من أن الكثيرين ربما لا يكون "ألفريد مارشال" اسماً مألوفاً بالنسبة لهم، إلا أن الجميع بالتأكيد يعرف واحدة من أهم النظريات التي عمل عليها، وهي نظرية العرض والطلب.

– على الرغم من أن "مارشال" لم يكن هو أول خبير اقتصادي يشير إلى هذه الظاهرة إلا أنه استطاع تقديم مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة مثل وفورات الحجم والمرونة السعرية للطلب.

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/482952

يتضمن هذا التقرير:

1 – جون مينرد كينز 1883 – 1946

2 – ميلتون فيدمان 1912 – 2006

3 – "جون مينارد كينز" 1883–1946

اقتصاديون من زمن فات (5) | جون مينرد كينز

بواسطة أحمد عبد العزيز في 20مارس, 2018

جون مينرد كينز، كامبريدج: عراقة المدينة والجامعة

كامبريدج هي مدينة تقع في شرق إنجلترا، تضم واحدة من أكبر خمس جامعات على مستوى العالم؛ وهي جامعة كامبريدج(1). فقد حصلت الجامعة على ما يقرب من 100 جائزة نوبل حتى يومنا هذا، وذلك يجعلها أحد أكثر الجامعات حصدًا للجائزة في العالم(2). وهي إحدى أكبر وأجمل الجامعات العالمية، وقد تخرج منها كبار العلماء في العالم أمثال: نيوتن Isaac Newtonصاحب نظرية الجاذبية، وكوكروفت John Cockcroft صاحب الفضل في الانشطار النووي، وكلا من واطسن وكريك Watson and Crick اثنان من الثلاثة علماء الذين اقتسموا جائزة نوبل في الطب سنة 1962 عن اكتشافهم للبنية البيولوجية "الحمض النووي".

تلك الجامعة احتضنت أيضًا بطل مقالنا اليوم، والذي قال عنه أحد أبرز فلاسفة بريطانيا (برتراند راسل) Bertrand Russell: "إنه أكثر من عرفت ذكاءً وفطنة".

صورة لجون مينرد كينز رفقة (Bertrand Russell) الفيلسوف البريطاني برتنارد راسل

فمن هو يا ترى؟ غرور ونبوغ

جون مينارد كينز John Maynard Keynes بطل موضوعنا اليوم، صاحب الشهرة الواسعة في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية كونه مؤسس المدرسة الكينزية في الاقتصاد، وهي من أكبر المدارس الاقتصادية رواجًا في عالمنا اليوم.

ولد كينز عام 1883م في مدينة كامبريدج، وهو – ويالها من أقدار – نفس العام الذي توفي فيه "كارل ماركس"! كان والد كينز اقتصاديًا وعالم منطق ورئيسًا لإدارة جامعة كامبريدج، أما والدته فقد شغلت في فترة من فترات حياتها منصب عمدة مدينة كامبريدج، وقد عاشا حتى شهدا وفاة ابنهما الشهير، وحضرا جنازته في أبريل 1946.

ظهرت نباهة كينز منذ الصغر، ففي السادسة من عمره بدأ يتساءل عن كيفية عمل دماغه، كما ظهرت لديه أمارات سياسة الناس وهو في المدرسة الإعدادية، فقد كان لديه من يحمل كتبه المدرسية وهو يسير وراءه في مقابل أن يقوم كينز بمساعدته في حل المسائل المعقدة في الواجبات المنزلية!

في الرابعة عشر من عمره حصل على منحة دراسية للالتحاق بكلية إيتون Eton College وهي مدرسة داخلية كاملة للذكور. التحق كينز بكلية الملك – جامعة كامبريدج لدراسة الرياضيات – وعانى في دراستها عناءً شديدا، حتى أنه كتب لأحد أصدقائه: "أصيب مخي بالكآبة، ودُمِر عقلي، وأصبحت نكدًا"، وذلك على الرغم من كونه موهوبًا في مجال الرياضيات التي كان يحرز فيها دومًا المراكز الأولى في إيتون!

كوَّن صداقاتٍ وعلاقات فكرية داخل جامعة كامبريدج مع أناس مثل: برتراند راسل، وجي إي مور G. E. Moore وكذلك ألفريد نورث Alfred North Whitehead ما وفر له فرصة الانضمام إلى صفوة دوائر الجامعة وأكثرها انغلاقًا: جماعة حواريي كامبريدج Cambridge Apostles society. وهي عبارة عن مجتمع فكري في جامعة كامبريدج تأسس في عام 1820 من قِبل جورج تومليسون George Tomlinson، وهو من طلاب كامبردج والذي ذهب وأصبح بعد ذلك أول أسقف في جبل طارق.

كانت مناقشات الجماعة بوجه عام تدور حول موضوعات ثلاثة: الفلسفة، وعلم الجمال، والأعضاء أنفسهم، خاصةً وأن معظمهم افتقد لبهاء الجسد – كان أصدقاء كينز في المدرسة ومعلموه يرونه قبيحًا – وقد غرست الجماعة في نفوس أعضائها الغرور، فلم يروا أنفسهم أسمى من عوام البشر فحسب، بل أسمى مَن في كامبريدج وأكسفورد! حيث كتب كينز مرةً: "أشعر أن أغلب الآخرين لا يفهمون على الإطلاق، هم إما حمقى للغاية، أو خبثاء للغاية!". وجدير بالذكر أن النساء لم تحظَ بالقبول في ذلك المجتمع إلا بداية من السبعينيات، ولكن هذا لا يعني أنها كانت جماعة بلا فائدة، فقد دارت فيها مناقشات فكرية وتعلم كينز هناك البراعة في المناظرة والكتابة.

قام كينز مع عدد من الأصدقاء والأقارب والأزواج بتشكيل مجموعة بلومزبري Group Bloomsbury وهي مجموعة من الكتاب والمثقفين والفلاسفة والفنانين الإنجليز والتي أثرت في تطور الثقافة البريطانية، وبخلاف الجماعة السابقة كان نشاط هذه المجموعة ممتدًا خارج أسوار كامبريدج الجامعة والمدينة على حد سواء. حيث كانت لقاءات المجموعة في منازلهم في بلومزبري وسط لندن أو في ريفها.

جمع أعضاء المجموعة اعتقادٌ راسخٌ بأهمية الفنون، وقد أثرت أعمالهم وتوقعاتهم تأثيرًا عميقًا على الأدب والنقد والاقتصاد فضلًا عن المواقف الحديثة تجاه الحركات النسوية والسلام. وهنا حاز كينز فرصة الانفتاح على العالم ونوعًا من الحوار يتعارضان مع المفاهيم المتشددة في الفكر الاقتصادي.

من الرياضيات إلى الاقتصاد

بعد تخرج كينز وحصوله على شهادة في الرياضيات عام 1905، أقنعه والده بدراسة الاقتصاد، فأمضى سنة إضافية في كامبريدج يدرس الاقتصاد من الاقتصاديّ البريطاني ألفريد مارشال Alfred Marshall، ومن أحد أنبغ طلابه (والمرشح بقوة لكي يكون وريثًا لمارشال) آرثر بيغو Arthur Cecil Pigou والذي صار أستاذ الاقتصاد السياسي فيما بعد في كامبريدج.

قرأ كينز لأول مرة كتابًا في الاقتصاد وهو كتاب "مبادئ الاقتصاد" Principles of Economics لألفريد مارشال. وكما جرت العادة حينها فيما يتعلق بالمراسلات بين الكتاب والقراء، راسل كينز مرشال كثيرا، وكانت رسائل مارشال إليه مرفقة ببعض كلمات التشجيع. وقد كان لهذه الكلمات أثرٌ كبيرٌ في توجه كينز للاقتصاد.

وفي أكثر التصريحات بخسًا للنفس منذ تصريح آدم سميث أنه كتب كتابه "ثروة الأمم" لتمضية بعض الوقت قال كينز: "أعتقد أنني جيد إلى حد ما في الاقتصاد، أود أن أدير محطة سكك حديدية أو صندوق ائتمان أو أحتال – على الأقل – على المستثمرين" ثم كتب بعدها بأيام: "لا ينفك مارشال يزعجني بالإلحاح عليّ لأصبح اقتصاديًا متخصصًا. هل لهذا جدوى؟ أشك!".

الجدير بالذكر أن دراسته للاقتصاد استمرت لثمانية أسابيع فقط، ولم يحصل كينز على الدرجة العلمية في الاقتصاد على الرغم من أنه أثبت بتعليقاته براعةً في الجانب التطبيقي.

كينز رجل الدولة

حل كينز في المرتبة الثانية بين 104 مرشح لاجتياز امتحان الخدمة المدنية وهو امتحان للتعيين في الدولة بحيث تعتمد التعيينات على الجدارة والكفاءة بدلًا من المحسوبية، والمفارقة أنه حصل في مادتي الاقتصاد والرياضيات على أقل الدرجات. وكان رده على ذلك أن ممتحنيه في مادة الاقتصاد لم يتمتعوا بالمعرفة الكافية حتى أنه يصلح أن يكون أستاذًا لهم! (ربما هي بقايا من تعليمات جماعة حواريي كامبردج). لكن كينز حصل مع ذلك على وظيفة مكتبية في مكتب شركة الهند بلندن للشحن، لكنه سريعًا ما أصابه الضجر من الأعمال المكتبية الاعتيادية، حينها وجد منصب المحاضر الذي عرضه مارشال جذابًا للغاية، فعاد إلى جامعة كامبريدج للتدريس بها. وقد استند كينز في تدريسه الاقتصاد إلى نصوص كتب مارشال والاقتصاد الكلاسيكي.

أثناء تدريسه بكامبريدج طلب من كينز تقديم سلسلة من المحاضرات عن التمويل الهندي في كلية لندن للاقتصاد في أوائل عام 1911م. وعلى إثر ذلك قام بنشر أول كتاب له عام 1913م عن عملة الهند وماليتها Indian Currency and Finance. تناول فيه أسعار صرف الذهب والإصلاح النقدي في الهند، وهذا الكتاب هو الثمرة الوحيدة لعمله السابق في شركة الهند للشحن ودرايته بالشؤون الهندية.

لكن وحين شُكِّلت لجنة ملكية The Royal Commission on Indian Currency لبحث ودراسة النظام المالي واقتراح إصلاحات للعملة الهندية، طُلب من كينز أن يكون من أعضائها وهو لم يتجاوز التاسعة والعشرين من عمره بعد! حيث صادفت آراؤه هوىً لدى النخبة السياسية في لندن، لكن ذلك لم يكن في ذهن كينز فهذه آراؤه بصورة مجردة، لا يرغب فيها بتغليب مصلحة لندن على حساب مستعمراتها: كالهند مثلًا، فقد كان كينز يؤيد ابتعاد الهند عن معيار الذهب إلى نظام عملة جديد تكون النقود فيه من خامات رخيصة سواء كانت ورقًا أو معدنًا؛ لأن ذلك أكثر إفادة للدول في التجارة الدولية، بالإضافة إلى أن الغطاء الذهبي يجعل الدول المدينة (المستعمرات البريطانية مثلًا) في أزمات حقيقية تجعلها تقبل ما يُملى عليها من الدول الدائنة ويجعل الذهب يتدفق خارجًا منها وهو ما يجعلها مهددة بالكساد. ومع الوقت، حقق كينز شهرة كشخص يتمتع برأي وبصيرة، فشارك في تحرير جريدة "الإيكونوميك جورنال" واستمر هناك حتى عام 1945م، أي قرابة ثلاثة وثلاثين عامًا.

كينز المشاغب

جاءت الحرب بما تجيء به دومًا؛ الدمار والخراب. فمع سنوات الحرب العالمية الأولى تفككت مجموعة بلومزبري، حيث وضعت مبادئهم – كالحفاظ الدائم على السلام – على المحك، فمنهم من رفض الانخراط في الجندية وقَبِل المحاكمة، ومنهم من غلبه شعوره الوطني، أما كينز فقد غلبته النزعة العملية، فآثر العمل الحكومي الموجه للحرب فاستُدعي كينز ليصبح وزيرًا للمالية البريطانية ليكون مسؤولًا بذلك عن إدارة شؤون بريطانيا المالية فيما وراء البحار، وبدأت علامات تأثره ببلومزبري تظهر في قراراته الاقتصادية، إذ اقترح على

الفرنسيين أنهم إذا أرادوا موازنة ميزان مدفوعاتهم مع بريطانيا فعليهم أن يبيعوا بعض اللوحات الفنية التي يملكونها في صفقة بلغت قرابة المئة ألف دولار!

التقى كينز أثناء جولاته لحضور حفلات الباليه بالراقصة الروسية ليديا لوبوكوفا Lydia Lopokova ، والتي تزوجها فيما بعد عام 1925م. هجرت زوجته مع الزواج وظيفتها، إلا أن صديقًا زارهما ذكر أنه كان يسمع أصواتًا مقلقة نتيجة قفز وخبط في الدور العلوي، وهو ما يعني أن كينز احتكر فنها لنفسه!

انتهت الحرب واشترك كينز في مفاوضات السلام في مؤتمر فرساي Treaty of Versailles عام 1919م، كممثل عن وزارة الخزانة، ومرة أخرى تسيطر مبادئ بلومبزبري على رؤية كينز، فقد استشعر كينز أن سلوك الحلفاء تحركه نزعة الانتقام وتسوية الحسابات أكثر من مراعاة الظروف الواقعية والعملية لقدرة ألمانيا المهزومة، إذ شهد خداع رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج David Lloyd George، ونظيره الفرنسي جورج كليمانصو Georges Benjamin Clemenceau لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون Thomas Woodrow Wilson، الأمر الذي أسفر عن فرض ضغوط مفرطة على ألمانيا المهزومة إلى حدٍ يمنعها من استعادة توازنها إلا إذا شنَّت حربًا مخيفة، وكأنه كان يتنبأ باندلاع الحرب ثانية، كما عارض كينز التجنيد الحكومي الإجباري للشباب البريطانيين على الجبهات مع فرنسا. كل هذا دفع كينز للاستقالة.

غادر كينز باريس في يونيو 1919م ونفسه تضج بالسخط والاحتقار لكل ما دار حوله، وعاد إلى إنجلترا ليؤلف كتابه "العواقب الاقتصادية للسلام" The Economic Consequences of the Peace خلال شهرين، رسم فيه

كينز صورة مشوهة لقادة العالم، وأوضح التجني على ألمانيا. فبعد كتابه لم يعد يُنظر إلى ألمانيا كدولة معتدية لقيت عقوبتها، بل كضحية أثقلتها التعويضات!

بيع قرابة المئة ألف نسخة من الكتاب في بريطانيا وحدها وقتئذٍ، وتُرجِم للغات عدة، وأصبح أحد أهم الوثائق الاقتصادية المتعلقة بالحرب العالمية الأولى وما بعدها. وتزايدت مبيعات الكتاب بصورة قياسية، مضاعفة شهرته وغروره.

وانفتحت بعدها شهية كينز على التأليف، وانسال مداد قلمه ليعكس آراءه الاقتصادية ولم يبال بمن يعارضه فيها، وكان من أشهر المقالات التي هاجم فيها الساسة، مقال: "الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل" حيث نقد فيه قرار ونستون تشرشلWinston Leonard Spencer–Churchill – وزير الخزانة البريطانية في ذلك الوقت عام 1925م – الخاص بعودة الجنيه الإسترليني بعد تدهوره في فترة الحرب إلى قيمته القديمة بالذهب. إذ رأى كينز أن ذلك سيرفع قيمة منتجات بريطانيا بما يقارب 10% فوق الأسعار العالمية مما يفقدها تنافسيتها!

وبعد الحرب العالمية الثانية، اجتمع أعضاء ممثلي 44 بلدًا في بريتون وودز في عام 1944م لإنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية، فرأوا أن تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير من شأنه أن يعمل على استعادة النشاط الاقتصادي، وأن إقامة صندوق نقد دولي من شأنه أن يساعد في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف، وهنا قاد كينز الوفد البريطاني. ويُعتَبر كينز ورئيس الخزانة الأمريكية في ذلك الوقت هاري

ديكستر وايت Harry Dexter White المؤسسَين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

عالم الاقتصاد الإنجليزي جون مايناردكينز يحضر مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي الدولي في فندق ماونت واشنطن في نيو هامبشاير.

الثورة الكينزية

كان من أهم ما اعترض استمرارية المدرسة الكلاسيكية في الواقع الاقتصادي هي: حالات الكساد!

فالنظرية الكلاسيكية كانت تفترض أن هناك توازنًا تلقائيًا في الاقتصاد إذا ما كان هذا الاقتصاد مبنيًا على أسواق تنافسية حرة، فمع وجود التوازن التلقائي لا يتصور أحدٌ حدوثَ كساد. يؤكد الأمر قانون ساي للأسواق الذي كان يعتبر أن السلع المنتجة هي التي توجِد مشتريها!

لكن ماذا إذا لم يحدث هذا التوازن التلقائي للأسواق؟ وماذا إذا لم تجد السلع التي تم إنتاجها أحدًا ليشتريها؟! هذا هو الكساد. تتكدس السلع.. يتراكم المخزون.. وتتعطل العمالة.. فمَن الذي قد يود إنتاج المزيد من السلعة المتكدسة التي لا يريد أحد شراءها؟!

لا يتصور أن يُشخِّص الطبيبُ مرضًا لا وجود له، فضلًا عن أن يصف له علاجًا، وهذا ما حدث مع المدرسة الكلاسيكية، لم تتصور حدوث الكساد، لم تتوقعه؛ إذًا لا علاج له عندها!

في عام 1929م أغرقت الديون الدول، وعم اليأس في سيناريو مخيف، ارتفع معدل البطالة من 3% إلى 25%، وانخفض الدخل القومي إلى النصف

وتوقف بناء المساكن وفقد الكثيرون منازلهم وخسروا تجارتهم، وانهارت الأسواق المالية، وانتهى عهد العشرينيات المزدهر تاركًا الاقتصاد أسوأ مما كان عليه، وتصارع العمال على الوظائف القليلة المتاحة، وصاحب الكساد الاقتصادي مناخ من الاكتئاب.

وفي عام 1935م وفي الاحتفال برأس السنة، كتب كينز إلى برنارد شو George Bernard Shaw: "يجب أن تعرف أنني أعتقد أن تأليفي لكتاب عن النظرية الاقتصادية سيؤدي إلى جعل العالم يفكر بطريقة ثورية للغاية في المشاكل الاقتصادية". وقد كان هذا كتابه الأشهر: "النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود" General Theory of Employment, The Interest and Money المنشور عام 1936م، وهو الذي رأى فيه كينز أن التعافي من الكساد العظيم يبدأ عندما يفقد المسنون في وزارة المالية البريطانية والحكومة الأمريكية وظائفهم لأنهم تشربوا بأفكار الاقتصاد الكلاسيكي العتيقة البالية.

إن أفكار الاقتصاديين والفلاسفة السياسيين أقوى مما يعتقد الناس عادةً، سواء كانوا مخطئين أم مصيبين. فالعالم لا يحكمه عادة سواهم. أما الممارسون الذين يظنون أنفسهم في منأى عن أي تأثيرات فكرية فعادة ما يكونون عبيدًا لاقتصاديين بائدين. أما المجانين الذين في السلطة – الذين تحركهم الأوهام – يستقون جنونهم من بعض الأكاديميين عديمي القيمة. إنني واثق من أن قوة المصالح الخاصة مبالغ فيها جدًا مقارنة بالطغيان المتدرج للأفكار. فالأفكار لا تلعب دورها هذا على الفور وإنما تأخذ بعض الوقت، هذا لأن الذين يتأثرون بنظريات جديدة بعد بلوغ سن الخامسة والعشرين أو الثلاثين في مجال الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية ليسوا كثيرين. وهكذا لا يُرجَح أن تكون الأفكار التي

يطبقها الموظفون العموميون والسياسيون بل وحتى الدعاة المحرضين على الأحداث الجارية أحدث الأفكار. لكن الأفكار وليس المصالح الخاصة – آجلًا أو عاجلًا – هي التي تشكل خطورة كبيرة سواء للخير أو الشر

جون ماينرد كينز من كتاب النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود

وبظهور الكتاب يمكن الاعتبار أن هذا كان إيذانًا بتدشين المدرسة الكينزية في الاقتصاد والتي ادَّعت أن آليات السوق الحر والقطاع الخاص قد تعجز عن القضاء على مشاكل الاقتصاد وحدها. كما تُقِر بأن الإنفاق الحكومي أداة هامة تدفع الاقتصاد لمعالجة أوجه القصور التي قد تنتابه. ومنذ ذاك الحين أصبحت الحكومات مسؤولة عن الأداء الاقتصادي للدولة، وظهر ما يسمى بالاقتصاد الكلي، مع بقاء مفاهيم الاقتصاد الجزئي في مجملها على حالها، خاضعة للنظرية الكلاسيكية.

أما عن أهم النظريات الاقتصادية التي أتت بها المدرسة الكينيزية فنتطرق إليها بالتفصيل في المقال القادم.

https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2018

https://www.cam.ac.uk/research/research-at-cambridge/nobel-prize

المراجع

Keynes, J. M. (1936). The general theory of money, interest and employment

Mini, P. V. (1991). Keynes, Bloomsbury and the general theory. Springer.

Keynes, J. (1978). THE ROYAL COMMISSION ON INDIAN FINANCE AND CURRENCY1913-1914.

E. Johnson & D. Moggridge (Eds.), The Collected Writings of John Maynard

Keynes.

Vishnu Padayachee & Bradley Bordiss (2013) Barbaric gold and civilized banking: Keynes's Indian Currency and Finance. A view from the South after 100 years, International Review of Applied Economics, 27:6, 822-833,.

نظام الاقتصاد الكلي الكلاسيكي

مقدمة في نظام الاقتصاد الكلي الكلاسيكي:

تم استخدام المصطلح "الكلاسيكي" من قبل كينز، والذي أشار فيه إلى جميع الاقتصاديين الذين كانوا مهتمين بمسائل الاقتصاد الكلي قبل نشر النظرية العامة للتوظيف والفوائد والمال في عام 1936.

يعتقد الاقتصاديون المعاصرون أن الناس مثل أ. سميث. ينتمي D. Ricardoو JS Mill وما إلى ذلك إلى المدرسة الفكرية الكلاسيكية، بينما كان A. Marshall و AC Pigou وما إلى ذلك هم المصممون التقليديون الجدد.

كانت الاختلافات بين هذين الفكرتين الاقتصاديتين بسيطة، فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي. لهذا السبب وصف كينز نظريتهم بأنها "نظرية كلاسيكية". هنا سنتابع التقاليد الكينزية.

في العقيدة الكلاسيكية، يتم تحديد مستوى الدخل من خلال توافر عوامل الإنتاج. وهذا يعني أن هذه النظرية تركز على جانب العرض لتحديد مستوى توازن الدخل وبالتالي تهمل جانب الطلب.

واستند هذا النهج الكلاسيكي نحو العرض نحو الدخل والعمالة على

بعض الافتراضات. هذه هي: (1) هناك دائمًا توظيف كامل للموارد ؛ و (2) يبقى الاقتصاد دائمًا في حالة توازن، وبالتالي يستبعد احتمال وجود إنتاج مفرط عام ونقص الإنتاج العام.

ومع ذلك، فإن افتراض العمالة الكاملة يعتمد على افتراض أساسي آخر للنظرية الكلاسيكية . افتراض قانون السوق في .Say مع وضع هذه الافتراضات في الاعتبار، رأى الكلاسيكيين أن الاقتصاد الرأسمالي الحر للمؤسسة يضمن دائمًا العمالة الكاملة تلقائيًا من خلال آلية تُعرف بمرونة سعر الأجر. في معدل الأجور الحاكمة، ويعمل الجميع. الناتج الفعلي يساوي الناتج المحتمل. لا يوجد فرط الإنتاج والإنتاج.

قل قانون السوق:

تعتمد النظرية الكلاسيكية للتوظيف على قانون) .Say's Market يتبع هذا القانون اسم خبير اقتصادي فرنسي، (.JB Sayجوهر قانون Say هو: "العرض يخلق مطلبه الخاص." الناس يبيعون البضائع للحصول على سلع أخرى (أي اقتصاد المقايضة وأيضًا اقتصاد المال). لذلك، فإن توريد سلعة واحدة ينطوي على طلب على بعض السلع الأخرى. دعنا نفترض أن هناك "سلع" مختلفة تكون إمداداتها هي S_1 و S_n. $S_2 \ldots$ وبالمثل، هناك طلب على هذه السلع، المسمى d_1 ، d_n. $d_2 \ldots$ وفقًا لقانون ساي، يمكننا القول أن المعروض من جميع السلع يجب أن يساوي الطلب على جميع السلع، أي

إذا كان هناك فائض في المعروض من أي سلعة، يجب أن يكون هناك زيادة في الطلب على سلعة أخرى. المعادلة 3،1 تقول أن الفائض في الإمدادات يقابله فائض في الطلب. لا يختلف الحجم الإجمالي للإنتاج عن مستوى الطلب، فعملية توريد السلع هي ببساطة عمل طلب سلع. جادل ساي

جادل بأن المعروض من جميع السلع يساوي متطابقة مع الطلب على جميع السلع.

إذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن أن يكون هناك فائض في المعروض أو نقص في المعروض من البضائع. كل زيادة في الإنتاج أصبحت ممكنة من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو رصيد رأس المال الثابت يزيد الطلب بنفس المقدار بالضبط بحيث يتم استبعاد إمكانية الإنتاج الزائد. هذا القانون، بالتالي، يبرز كإنكار لاحتمال وجود توازن العمالة الناقصة. كلما حدثت ثغرات في حالة التوظيف الكاملة، تتم إزالتها تلقائيًا من خلال آلية السعر (مرونة سعر الأجر.)

https://ar.noordermarketing.com/1045-classical-macroeconomic-system

قادة الفكر الاقتصادي، تأليف: روبرت هيلبرونر، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية

أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، تأليف تود جي باكولز، ترجمة كوثر محمود محمد، حسين التلاوي، دار النشر : كلمات عربية للترجمة والنشر

تاريخ التحليل الاقتصادي، تأليف: جوزيف أ. شومبيتر، ترجمة حسن عبد الله بدر. المشروع القومي للترجمة (2006) الطبعة الأولى، المجلد الثالث، العدد 832

أحمد عبد العزيز

أحمد عبد العزيز – عضو فريق المحتوى التعليمي: حاصل على درجة الإجازة "البكالوريوس" في المحاسبة من جامعة عين شمس بالقاهرة – مصر،

كما حصل على تمهيدي درجة التخصص "الماجستير" في الاقتصاد من نفس الجامعة بتقدير امتياز

https://abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/john-maynard-keynes/

دور الحكومة في اقتصاد السوق | اقتصاديات

سنناقش في هذا المقال دور الحكومة في اقتصاد السوق.

دعا الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث وجي إس ساي وغيرهم إلى مبدأ "سياسة التدخل" التي تعني عدم تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية. قدم آدم سميث مفهوم اليد الخفية، والتي تشير إلى التشغيل الحر لنظام السعر (السوق) في غياب التدخل الحكومي.

وفي القرن التاسع عشر، حقق الاقتصاد الغربي الرأسمالي نمواً مذهلاً باتباع سياسة "لايزيس فير". وكما قال بول صموئيل، "إن اقتصاد السوق المثالي هو الاقتصاد الذي يتم فيه تبادل جميع السلع والخدمات طوعًا مقابل المال بأسعار السوق .مثل هذا النظام يعصر الحد الأقصى لفوائد الموارد المتاحة للمجتمع دون تدخل الحكومة."

عقيدة مبدأ عدم التدخل، والتي تعني "اتركنا وشأننا"، ترى أنه يجب على الحكومة التدخل بأقل قدر ممكن في الشؤون الاقتصادية وترك القرارات الاقتصادية للتفاعل بين العرض والطلب في السوق. ومع ذلك، فإن الكساد الكبير في عام 1929 (الذي استمر لمدة 4 سنوات) حطم اقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الصناعية الغربية وأجبرهم على التخلي جزئيا عن عقيدة الحرب.

وفي عام 1936، اقترح ج. م. كينيز في كتابه الثوري: "النظرية العامة" بأن اليد المرئية للحكومة يجب أن تحل، على الأقل جزئيًا، اليد الخفية للسوق. باتباع الوصفات الكينزية، اضطلعت الحكومات في معظم البلدان بدور اقتصادي موسع، وتنظيم الاحتكارات، وجمع ضرائب الدخل، وتوفير الضمان الاجتماعي في شكل تعويض عن البطالة أو معاش للمسنين.

على حد تعبير ساموبلسون مرة أخرى، "في العالم الواقعي، لا يوجد في الواقع أي اقتصاد يتوافق تمامًا مع العالم المثالي لليد الخفية التي تعمل بسلاسة .بدلاً من ذلك، يعاني كل اقتصاد سوقي من عيوب تؤدي إلى أمراض مثل التلوث المفرط والبطالة وتطرف الثروة والفقر."

لكل هذه الأسباب، تتدخل أي حكومة في أي مكان في العالم، سواء كانت محافظة أو ليبرالية، في الشؤون الاقتصادية. في الاقتصاد الحديث مثل اقتصادنا، يتعين على الحكومة القيام بأدوار مختلفة بشكل رئيسي لتصحيح عيوب (عيوب) آلية السوق. الجيش، والسياسة، ومعظم المدارس والكليات والمراكز الصحية والمستشفيات وبناء الطرق السريعة والجسور كلها أنشطة حكومية، والبحث واستكشاف الفضاء تتطلب التمويل الحكومي.

يمكن للحكومات أن تنظم بعض الأعمال التجارية (مثل الأعمال المصرفية والتأمين)، بينما تدعم غيرها (مثل الزراعة والصناعات الصغيرة الحجم والصناعات المنزلية). وأخيراً، ولكن ليس أقل الحكومات فرض ضرائب على مواطنيها وإعادة توزيع الإيرادات على الفقراء وكذلك المسنين (المتقاعدين.(

أربع وظائف رئيسية للحكومة في اقتصاد السوق:

ومع ذلك، وفقًا لساموبلسون وغيره من الاقتصاديين المعاصرين، فإن للحكومات أربع وظائف رئيسية في اقتصاد السوق – لزيادة الكفاءة، وتوفير البنية التحتية، وتعزيز الأسهم، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والنمو.

1. الكفاءة:

أولاً، يجب على الحكومة أن تحاول تصحيح إخفاقات السوق مثل الاحتكار والتلوث المفرط لضمان الأداء الفعال للنظام الاقتصادي. تحدث العوامل الخارجية (أو التكاليف الاجتماعية) عندما تفرض الشركات أو الأشخاص تكاليف أو فوائد على الآخرين خارج السوق.

2. البنية التحتية:

ثانياً، يجب على الحكومة توفير بنية تحتية متكاملة. تشير البنية التحتية (أو رأس المال الاجتماعي الاجتماعي) إلى تلك الأنشطة التي تعزز، بشكل مباشر أو غير مباشر، مستويات الإنتاج أو الكفاءة في الإنتاج.

العناصر الأساسية هي أنظمة النقل، وتوليد الطاقة، والاتصالات والمصرفية، والمرافق التعليمية والصحية، وهيكل حكومي وسياسي جيد التنظيم. نظرًا لأن تكلفة تقديم هذه الخدمات الأساسية مرتفعة جدًا وتتحقق فوائد للعديد من المجموعات المتنوعة، يتم تمويل هذه الأنشطة من قبل الحكومة.

3. الإنصاف:

لا تنتج الأسواق بالضرورة توزيعا للدخل يعتبر عادلاً اجتماعياً أو عادلاً. لأن اقتصاد السوق قد ينتج مستويات عالية بشكل غير مقبول من عدم المساواة في الدخل والطقس. برامج حكومية لتشجيع استخدام العدالة للضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل على مجموعات معينة.

.4النمو الاقتصادي أو الاستقرار:

رابعا، تعتمد الحكومات على الضرائب والنفقات والتنظيم النقدي لتعزيز نمو الاقتصاد الكلي واستقراره للحد من البطالة والتضخم مع تشجيع النمو الاقتصادي.

تشمل سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي السياسات المالية (للضرائب والإنفاق) إلى جانب السياسات النقدية (التي تؤثر على أسعار الفائدة وشروط الائتمان). منذ تطور الاقتصاد الكلي في ثلاثينيات القرن الماضي، نجحت الحكومات في السيطرة على التضخم والبطالة.

يقدم الجدول 1 إطارًا لتصنيف وظائف الحكومة على طول سلسلة متصلة، من الأنشطة التي لن يتم تنفيذها على الإطلاق دون تدخل الدولة إلى الأنشطة التي تلعب فيها الدولة دورًا ناشطًا في تنسيق الأسواق أو إعادة توزيع الأصول.

تحتاج البلدان ذات القدرة المنخفضة للدولة إلى التركيز أولاً على الوظائف الأساسية: توفير السلع العامة النقية مثل حقوق الملكية، واستقرار الاقتصاد الكلي، ومكافحة الأمراض المعدية، والمياه المأمونة، والطرق، وحماية المعوزين. أكدت الإصلاحات الأخيرة على الأسس الاقتصادية. لكن الأساسيات الاجتماعية والمؤسسية (بما في ذلك القانونية) لها نفس القدر من الأهمية لتجنب الاضطرابات الاجتماعية وضمان التنمية المستدامة.

وتتجاوز هذه الخدمات الأساسية الوظائف الوسيطة، مثل إدارة العوامل الخارجية (التلوث، على سبيل المثال)، وتنظيم الاحتكارات، وتوفير التأمين الاجتماعي (المعاشات، واستحقاقات البطالة.(

يمكن للدول ذات القدرة القوية أن تضطلع بمزيد من الأنشطة، والتي تتعامل مع مشكلة الأسواق المفقودة عن طريق المساعدة في التنسيق.

لا تتضمن مواءمة الدور مع القدرة ما تفعله الدولة فحسب، بل أيضًا كيف تقوم بذلك. إعادة التفكير في الدولة يعني أيضًا استكشاف أدوات بديلة، موجودة أو جديدة، يمكن أن تعزز فعالية الدولة.

فمثلا: في معظم الاقتصادات الحديثة، أصبح دور الدولة التنظيمي أوسع نطاقًا وأكثر تعقيدًا من أي وقت مضى، حيث يغطي مجالات مثل البيئة والقطاع المالي، فضلاً عن المناطق التقليدية مثل الاحتكارات.

على الرغم من أن الدولة ما زالت تلعب دورًا رئيسيًا في ضمان توفير الخدمات الأساسية – التعليم، الصحة، البنية التحتية – فليس من الواضح أن الدولة يجب أن تكون المزود الوحيد أو المزود على الإطلاق.

في حماية المستضعفين، تحتاج البلدان إلى التمييز بشكل أوضح بين التأمين والمساعدة. يهدف التأمين ضد البطالة الدورية، على سبيل المثال، إلى المساعدة على تسهيل دخل الأسرة واستهلاكها من خلال الصعود والهبوط الحتميين لاقتصاد السوق. تسعى المساعدة، مثل برامج الغذاء مقابل العمل أو دعم الخبز، إلى توفير حد أدنى من الدعم لأفقر الفئات في المجتمع.

https://ar.noordermarketing.com/205-role-of-the-government-in-a-market-economy--economics

فائض المستهلك (مع الرسم البياني) | اقتصاديات

في هذه المقالة سوف نناقش حول مفهوم فائض المستهلك. تعرف أيضًا على الصعوبات التي ينطوي عليها قياس فائض المستهلك.

مفهوم فائض المستهلك:

مقدمة، تم تقديم فائض المستهلك في الاقتصاد من قبل ألفريد مارشال، على الرغم من أن استخدام هذا المفهوم يعود على الأقل إلى عالم الاقتصاد Freanch Dupuitالذي كتب في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

يختلف اثنان من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد بشكل أساسي حول فائدة هذا المفهوم ؛ رأى جون هيكس استخدامًا كبيرًا لهذا المفهوم باعتباره حجر الزاوية في اقتصاديات الرعاية الاجتماعية، في حين يعتقد بول صامويلسون أنه يمكننا التحدث عن تجاهل هذا المفهوم دون خسارة. هناك أيضًا مسألة ما إذا كنا نستطيع التحدث عن فائض المستهلك أو فائض المستهلك فقط – ما إذا كان يمكننا استخدام هذا المفهوم لمجموعة كاملة من مستهلكي المنتج أو لفرد واحد من أفراد الأسرة.

مذهب فائض المستهلك هو خصم من قانون تناقص المنفعة الحدية. السعر الذي ندفعه مقابل شيء يقيس فقط المنفعة الحدية، ولكن ليس إجمالي المنفعة. فقط على الوحدة الهامشية، التي يستحثها الرجل للتو على الشراء، يكون السعر مساويا تمامًا للرضا الذي يتوقع الحصول عليه من تلك الوحدة. ولكن، في الوحدات الأخرى التي يشتريها، يتمتع بقدر من الارتياح.

سيكون مستعدًا لدفع أسعار هذه الوحدات أعلى مما يدفعه بالفعل مقابل هذه الوحدات. الفرق بين مقدار الرضا الذي يحصل عليه المستهلك من شراء الأشياء على ما يدفعه لهم بالفعل هو المقياس الاقتصادي لفائض المستهلك.

وهو يمثل فائض الرضا الذي يكتسبه، والزائد يساوي الفرق بين فائدة البضاعة المكتسبة والأموال التي تم التضحية بها. لو تم حرمانه من السلعة،

لكان قد أُجبر على إنفاق المال على شراء سلع أخرى لا يستمد منها نفس القدر من الرضا، ولكن أقل منه.

قدم ألفريد مارشال مصطلح "فائض المستهلك" في النظرية الاقتصادية لإظهار أنه في المواقف المختلفة، يحصل المستهلك على أكثر من سلعة مما يدفعها مقابل ذلك.

أوضح مارشال فائض المستهلك بالتالي:

"إن السعر الذي يدفعه الشخص مقابل شيء ما لا يمكن أن يتجاوزه ونادراً ما يصل إلى ما يرغب في دفعه بدلاً من أن يذهب بدونه – بحيث يكون الرضا الذي يحصل عليه من شرائه يتجاوز عمومًا السعر الذي يتخلى عنه دفع ثمنه: وهو بالتالي يستمد من شراء فائض من الرضا."

الفائض من السعر الذي سيكون مستعدًا لدفعه بدلاً من الذهاب بدون الشيء، وهو ما يدفعه بالفعل، هو المقياس الاقتصادي لهذا الرضا الفائض. باختصار، الفائدة التي يستمدها الشخص من الشراء، بسعر منخفض، الشيء الذي يفضل أن يدفع ثمنًا باهظًا، بدلاً من أن يذهب بدونه قد يطلق عليه فائض المستهلك.

في بعض الأحيان، نجد أن استعداد المستهلك للدفع مقابل سلعة ما قد يكون أكبر من السعر الذي يدفعه بالفعل مقابل ذلك. السعر الذي هو مستعد لدفعه مقابل سلعة ما هو سعر الطلب الفردي والسعر الذي يدفعه بالفعل مقابل سعر السوق. وفقًا لبول صامويلسون، فائض المستهلك ليس سوى فائض سعر الطلب الفردي على سعر السوق للسلعة (أو الفرق الإيجابي بين السعر المحتمل والسعر الفعلي للسلعة.)

مثال:

من أجل إعطاء الدقة لفكرتنا، دعونا نأخذ مثال الأحذية. لنفترض، من الزوج الأول من الأحذية، أن الرجل يتوقع الحصول على رضا بقيمة روبية على الأقل. 500، من الثانية يتوقع رضا إضافي بقيمة روبية. 400، من الثالث يتوقع رضاء إضافي بقيمة روبية. 300. لنفترض، لقد حث على شراء ثلاثة أزواج فقط.

نظرًا لأنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من سعر في السوق، فإن السعر الذي يدفعه لكل زوج يتم قياسه بسعر الزوج الهامشي، أي روبية. 300. سيدفع (روبية 300 × 3) أو روبية. 900 في الكل للأزواج الثلاثة. ولكن، من خلال الفرضيات، يستمتع من الأزواج الثلاثة بقدر من الرضا بقيمة (500 روبية + 400 روبية + 300 روبية) = روبية. 1200.

وبالتالي، يتمتع بفائض من الرضا من قيمة شرائه (1200 روبية – 900 روبية) = روبية. 300– ثم يقاس فائض المستهلك بالفرق بين إجمالي المنفعة وإجمالي الإنفاق الذي ينفقه المستهلك على سلعة ما (حذاء). هذا هو الفرق بين سعر الطلب الفردي وسعر السوق.

وبالتالي، قد يظهر فائض المستهلك بطريقة أخرى:

فائض المستهلك = إجمالي المنفعة – (إجمالي الوحدات المشتراة × المنفعة الحدية أو السعر). باختصار، فائض المستهلك هو الفرق الإيجابي بين إجمالي المنفعة من سلعة ما وإجمالي مدفوعاتها.

يمكن توضيح مفهوم فائض المستهلك بمساعدة الشكل 3:

في الشكل 3، يتم قياس جودة سلعة معينة على المحور الأفقي وفائدتها الحدية أو إنتاجها على المحور العمودي. هنا' DD هو سعر الطلب لذلك. إذا اشترى المستهلك جميع الوحدات (OR) بسعر RS لكل وحدة، فإنه

يحصل على رضاء تام يساوي المنطقة .DORS ولكن، لا ينفق سوى مبلغ ORSTمن المال، وبالتالي فإن رضاه الفائض هو) DTS أي المنطقة المظللة). إذا انخفض السعر إلى'R 'S ، فسيشتري" OR وسيزيد فائضه إلى DTS".

لذلك، يتم قياس فائض المستهلك حسب المنطقة الواقعة أسفل منحنى الطلب ولكن أعلى من سعر السوق. تكمن الصعوبة في أنه كلما انخفض سعر الطلب، زاد الدخل الحقيقي للمستهلك. للحصول على مقياس أكثر دقة لفائدة الفائض ؛ لذلك، يجب إجراء تعديل لموازنة تأثير الفرق في الدخل الحقيقي بالسعر الأعلى (RS) والسعر الأدنى.(R'S)

صعوبات القياس :

يقاس فائض المستهلك حسب المنطقة الواقعة تحت منحنى طلب الفرد بين سعرين. إنه إجراء نقدي، رغم أنه تم تمثيله أصلاً من حيث فائض المنفعة من قبل مارشال. إنه مقياس للمنفعة للمستهلك، مخصومًا من التضحية التي يتعين عليه تقديمها من خلال قدرته على شراء سلعة بسعر معين. ومع ذلك، فإن مبدأ مارشال بفائض المستهلك يخضع لعدد من الانتقادات، ويرجع ذلك أساسا إلى الصعوبات المختلفة المرتبطة بهذا القياس.

الانتقادات الرئيسية للعقيدة هي:

(1)المنفعة الحدية الدائمة للنقود:

تستند عقيدة مارشال عن فائض المستهلك على افتراض المنفعة الحدية المستمرة للأموال. يعتبر هيكس أن هذا هو أكبر صعوبة في قبول مفهوم فائض المستهلك. على حد تعبيره، "ستكون هناك حاجة إلى حافز أقوى لحث

الشخص على دفع سعر معين لأي شيء إذا كان فقيرًا مما لو كان غنيًا .الجنيه هو مقياس أقل متعة، أو إرضاء، من أي نوع، لرجل غني منه للفقير."

عندما يشتري المستهلك شيئًا معينًا، ينخفض مخزونه من المال وستزداد الفائدة الهامشية له. مثل هذا الانخفاض في المنفعة الحدية للأموال سيتضمن تلقائيًا إعادة تقييم المرافق من الوحدات السابقة للسلعة!

صحيح أن افتراض مارشال بفائدة هامشية ثابتة للنقود يصبح ساريًا عندما ينفق المستهلك نسبة صغيرة جدًا من دخله على سلعة ما. لكن هذا الافتراض ليس دائمًا واقعيًا، لأن المستهلك غالبًا ما يطلب إنفاق جزء كبير من دخله على سلعة ما (على سبيل المثال، الإنفاق على المواد الغذائية من قبل أسرة فقيرة.)

(2)عدم وجود قياس دقيق:

القياس الدقيق لفائض المستهلك غير ممكن لأنه ليس لدينا علم بالأسعار المحتملة التي يرغب المستهلك في دفعها مقابل الوحدات السابقة للسلعة المشتراة. في الواقع، فإن أسعار الطلب الفردي للوحدات السابقة للسلعة هي مجرد افتراضية وخيالية. لهذا السبب، يلاحظ البروفيسور نيكولسون أن مفهوم فائض المستهلك افتراضية بحتة وأكثر من كونها نسجًا أكثر من حقيقة.

(3)الصعوبات في قياس فائض المستهلك:

تنشأ صعوبات أخرى عندما نحاول زيادة فائض المستهلك لمجموعة أو مجتمع ما عن طريق إضافة فائض المستهلك من أفراد مختلفين. تنشأ هذه الصعوبات لأن سعر الطلب الفردي على شيء ما يختلف من شخص لآخر بسبب الاختلافات في دخلهم وأذواقهم وتفضيلاتهم، إلخ.

(4)فائض المستهلك غير المحدود في حالة الضرورات:

ويشار أيضًا إلى أن فائض المستهلك لا يمكن قياسه في حالة الضرورات والمستلزمات التقليدية للحياة لأن فائدتها (أو أسعار الطلب الفردي على هذه السلع) لا نهائية أو غير محددة للمستهلك. غالبًا ما يكون المستهلك في بعض الأحيان على استعداد لدفع أي شيء في حوزته مقابل هذه البضائع عندما يكون في حاجة ماسة إليها، مما يجعل أسعار الطلب الفردي على هذه السلع لا نهائية. ومن الأمثلة على هذه السلع الكتب المدرسية أو الأدوية المنقذة للحياة.

(5)السلع الاستهلاكية الواضحة:

أشار Tausig إلى أن مفهوم فائض المستهلك لا يمكن تطبيقه في حالة استهلاك المواد بشكل واضح (على سبيل المثال، لمعاطف الماس). تم استخدام المصطلح من قبل Thorstesin Veblem (1857–1929) لتحديد تلك النفقات الشخصية المتباهية التي لا تلبي أي احتياجات جسدية ولكن الحاجة النفسية لاحترام الآخرين.

قد يتم شراء البضائع ليس لاستخدامها العملي ولكن كرموز حالة و "مواكبة جونز". هذه السلع لها قيمة هيبة عالية لمستخدميها، ولكن فائدتها تنخفض عندما تنخفض أسعارها. في مثل هذه الحالات، يؤدي انخفاض الأسعار إلى انخفاض فائض المستهلك – وهي نتيجة تصبح غير متسقة مع تعريف فائض المستهلك.

(6)استحالة المعنى الكاردينال:

علاوة على ذلك، يعتمد تحليل مارشال لفائض المستهلك على فرضية مهمة وهي أن فائدة أي شيء يمكن قياسها وترقيمها. ولكن، أظهر معظم

الكتاب المعاصرين أن المنفعة، كونها مفهومًا نفسيًا، لا يمكن قياسها كميا (موضوعيا) وقياسها.

(7)الصعوبات في حالة المكملات والبدائل:

مرة أخرى، لا يمكن قياس فائض المستهلك في حالة البضائع التكميلية (مثل الشاي والقهوة، إلخ.) لأنه في مثل هذه الحالات، لا تعتمد فائدة الشيء على مخزونه الإجمالي فحسب، بل على توريد السلع الأخرى ذات الصلة. حاول مارشال التغلب على هذه الصعوبة من خلال اقتراح أنه يجب علينا التعامل مع البضائع ذات الصلة كسلعة واحدة وتجميعها في إطار جدول طلب مشترك واحد. ولكن، في الواقع، لا يمكن القيام بذلك.

(8)نظرية افتراضية وغير واقعية بحتة:

وقد أعرب البروفيسور نيكولسون عن شكوك جدية بشأن فائدة العقيدة بأكملها. وتساءل: "ما الفائدة من القول إن فائدة دخل (مثلا) 100 جنيه إسترليني في السنة تساوي (مثلا) 1000 جنيه إسترليني في السنة؟" ووفقا له، فإن العقيدة هي بالتالي نظرية افتراضية وغير حقيقية.

لكن، يشير مارشال إلى أن السؤال الذي طرحه نيكولسون سيكون له بعض الأهمية إذا قارنا الظروف المعيشية في وسط إفريقيا مع ظروف لندن. هناك العديد من الأشياء، العديد من وسائل الراحة المتوفرة في لندن، ولكن ليس في وسط إفريقيا. يمكن قياس الظروف المعيشية في هذين المكانين ببيان أن 100 جنيه إسترليني في لندن تعطي نفس المزايا للمستهلك مثل 1000 جنيه إسترليني في وسط إفريقيا.

(9)لعبة نظرية عديمة الفائدة:

وصف البروفيسور ليتل مفهوم فائض المستهلك بأنه "لعبة نظرية عديمة الفائدة" لأنه لا يمكن أن يوفر لنا أي معيار موضوعي عملي لقياس الرفاهية الاقتصادية.

(10)الاهتمام التاريخي والمذهبي:

لم يولي صامويلسون أهمية كبيرة لعقيدة فائض المستهلك في دراسة الاقتصاد. يلاحظ، "إن موضوع (مفهوم فائض المستهلك) له أهمية تاريخية وعقائدية، مع قدر محدود من الجاذبية باعتبارها لغزا رياضيا."

مفهوم هيكس عن فائض المستهلك:

بسبب الصعوبات المختلفة في قياس فائض المستهلك كما أوضح مارشال، وضعت جيه آر هيكس مفهوم فائض المستهلك بطريقة مختلفة. في رأيه، "إن أفضل طريقة للنظر إلى فائض المستهلك هي اعتباره وسيلة للتعبير، من حيث الدخل النقدي، عن المكسب الذي يحققه المستهلك نتيجة انخفاض السعر."

وبالتالي، عندما يصبح شيء ما (مثل السكر أو زيت الطعام) أرخص نتيجة لانخفاض سعره، يحصل المستهلك على نفس الكمية بسعر أقل. بسبب هذه الزيادة في دخل المال، فقد يشتري أكثر من ذلك الشيء أو قد يشتري شيئًا آخر ؛ في أي حال هو الآن أفضل حالا من ذي قبل. بالنسبة إلى هيكس فإن هذا المكسب في دخل المال كنتيجة لانخفاض سعر الشيء هو فائض المستهلك.

https://ar.noordermarketing.com/2352-consumerrsquos-surplus-with-diagram--economics

4 – "ميلتون فريدمان" 1912-2006

" – ميلتون فريدمان" هو اقتصادي أمريكي يعد أحد الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ومن أهم منظري "النظرية النقدية"، تلقى تعليمه في جامعات روتجرز وشيكاغو وكولومبيا.

– حصل على جائزة "نوبل" في العلوم الاقتصادية في عام 1976، لإنجازاته في مجالات تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي والنظري، وبرهنته على درجة تعقيد السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

– اتخذه الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" مستشارا اقتصاديا له، وهو ما أسهم في انعكاس أفكاره ونظرياته على العديد من السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة.

ميلتون فريدمان

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

ميلتون فريدمان

ميلتون فريدمان (Milton Friedman بالإنجليزية) (**31 يوليو 1912** – **16 نوفمبر 2006**) وهو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في **الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء**. عرف عنه تأييده **لاقتصاد السوق** وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام **1962**، وفاز في **جائزة نوبل في الاقتصاد** عام **1976** لانجازاته في **تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي** ونظريته في شرح **سياسات التوازن**. أصبح برنامجه التلفزيوني **حرية الاختيار** (**بالإنكليزية:** Free to Choose) كتابا تم تأليفه بالمشاركة

مع زوجته روز **فريدمان** وقد انتشر هذا الكتاب كما أنتشرت مقالاته في الصحف والمجلات. توفي في **سان فرانسيسكو** بتاريخ **16 نوفمبر 2006** إثر فشل قلبي.

سيرة قصيرة

ولد في **31 يوليو 1912** في **بروكلين** وتخرج من المدرسة الثانويه في راهواي **1928** وتوفي والده خلال المدرسة الثانويه وقد تخرج من روتجرز في **1932**. كانت اسرتة غير ميسورة الحال لكن كان هناك دائما ما يكفي من الطعام وكان يحب الرياضيات ويعتزم ان يصبح **خبير اكتواري**.

ذهب ليأخذ الامتحانات الاكتواريه مرات عدة الا انه فجأة أصبح مهتما بالاقتصاد وفى عام 1932 ذهب الي شيكاغو وعمل في اللجنة الوطنية للموارد ثم عمل في دراسة الميزانيه الجاريه وقضي الفترة من 1941 إلى 1943 في وزارة الخزانة الأمريكية، واشترك في العمل على الحرب والسياسة الضريبيه في الفترة 1943-1945 في **جامعة كولومبيا** ضمن مجموعة برئاسة هارولد وهوتيلينغ، دبليو الين واليس حيث قاموا بعمل رياضي احصائي حول المشاكل المتعلقة بتصميم الأسلحة والأساليب العسكرية والتجارب المعدنية. في عام 1945 قبل عرضا من **جامعة شيكاغو** لتدريس النظريه الاقتصادية وفي الوقت نفسه تقريبا أصبح مديرا للبحوث في المكتب الوطني وتحمل المسؤولية عن دراسة دور المال في الدورة التجارية واستطاع ان يقوم بإنشاء "حلقة عمل في المال والمصارف", مما اتاح لنا دراسات نقديه لمجموعة تراكميه من الاعمال، واستكملت كل الدراسات التجريبيه والنظريه والتطورات التي نجمت عن جامعة شيكاغو.

في خريف 1950 قضي في باريس عام مع الوكالة الحكوميه التي تدير **خطة مارشال**. ثم عمل في دراسة **خطة شومان** آخذا في السوق المشتركة وتعويم اسعار الصرف، حيث توصل إلى ان السوق المشتركة تستمر دون تعويم اسعار الصرف, وخلال السنة الاكاديميه (1953–1954) كان استاذا زائرا في كلية كايوس جونفيلي **وجامعة كامبردج**. كان ميال إلى الساحة العامة ففي عام 1964 كان المستشار الاقتصادي للسيناتور Goldwater في مسعى لرئاسة الجمهورية، وفي عام 1968 أصبح واحدا من لجنة المستشارين الاقتصاديين مع **ريتشارد نيكسون** وفي عام 1966 بدأ بكتابة عمود في صحيفة النيوزويك علي التناوب مع **بول سأمويلسون وهنري واليش**.

في عام 1977 عندما بلغ سن 65 سنة تقاعد عن العمل في التدريس في **جامعة شيكاغو** مع الابقاء على الاتصالات مع الإدارة والبحوث, وهو زميل باحث في معهد وتيون هوفر من **جامعة ستانفورد** وبدعوه من غلين كامبل أصبح مدير مكتب مؤسسة هوفر في جامعة ستانفورد ومن ثم انتقل إلى سان فرانسيسكو، وفي عام 1979 قدم سلسلة من المحاضرات في الولايات المتحدة وحول العالم، بما في ذلك هونغ كونغ واليابان والهند واليونان وألمانيا والمملكة المتحدة وترجمت هذة المحاضرات إلى أكثر من أربعة عشر لغات اجنبية.

من دروسه مبدأ الحرية الإنسانيه إلى الملايين من الناس في شتى أنحاء العالم، عمل مستشارا غير رسمي لرونالد ريجان خلال ترشيحه لرئاسة الجمهورية في 1980 وبوصفه عضوا في السياسة الاقتصادية للرئيس في المجلس الاستشاري خلال فترة رئاسته, وفى 1988 منحه الرئيس ريجان الوسام الرئاسي للحرية، وفي نفس السنة منح وسام العلم الوطني لقد سافر على نطاق واسع منذ عام 1977 بما فيها أوروبا الشرقية خلال زيارته في عام 1990

ولعل ابرزها سفره في ثلاث رحلات إلى الصين وفي عام 1980 قدم سلسلة من المحاضرات تحت رعايه الحكومة الصينية, وفي عام 1988 شارك في مؤتمر شنغهاي الصينية في التنمية الاقتصادية خلال ثلاث زيارات شملت فترة ثورة النمو الاقتصادي والتنمية والتحول من النظام الاستبدادي والاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. توفى فريدمان في عام **2006**.

ميلتون فريدمان وفكره السحري

داني رودريك

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الـ100 لميلاد ميلتون فريدمان .كان فريدمان واحدا من أبرز رجال الاقتصاد في القرن الـ20، وهو الحائز جائزة نوبل الذي قدم إسهامات بارزة للسياسة النقدية ونظرية الاستهلاك. ولكننا سنتذكره في المقام الأول بوصفه الرجل صاحب البصيرة الذي قدم الدَفعة الفكرية لأنصار السوق الحرة أثناء النصف الثاني من القرن الـ20، والرجل النافذ وراء التحول الدرامي الذي طرأ على السياسات الاقتصادية بعد عام 1980 .

ففي وقت حيث استشرت الشكوك حول الأسواق، شرح فريدمان بلغة واضحة أن المشاريع الخاصة تشكل الأساس الذي يقوم عليه الازدهار الاقتصادي. فكل الاقتصادات الناجحة مبنية على الإدارة الجيدة والعمل الجاد والمبادرة الفردية. كما احتج ضد الأجهزة التنظيمية الحكومية التي تعرقل روح المبادرة وتقيد الأسواق. فكانت أهمية ميلتون فريدمان بالنسبة للقرن الـ20 أشبه بأهمية آدم سميث بالنسبة للقرن الـ18 .

بينما كانت السلسلة التلفزيونية المتميزة التي قدمها فريدمان تحت عنوان "حر في الاختيار" تبث في عام 1980، كان الاقتصاد العالمي يمر بآلام مخاض التحول. والواقع أن رونالد ريجان، ومارجريت تاتشر، وغيرهما العديد من قادة الحكومات، بدأوا بإلهام من فريدمان في تفكيك القيود والتنظيمات الحكومية التي تراكمت على مدى العقود السابقة .

فابتعدت الصين عن التخطيط المركزي وسمحت للأسواق بالازدهار – أولا في مجال المنتجات الزراعية، وفي نهاية المطاف في مجال السلع الصناعية. وبادرت أمريكا اللاتينية إلى خفض الحواجز التجارية وخصخصة شركاتها المملوكة للدولة. وعندما سقط سور برلين في عام 1990، لم يكن هناك أي مجال للشك في الاتجاه الذي لا بد وأن تسلكه الاقتصادات الموجهة سابقا: نحو الأسواق الحرة .

ولكن فريدمان أنتج أيضا تراثا أقل إبهاجا. ففي خضم حماسه لتعزيز قوة الأسواق، رسم خطا فاصلا حادا للغاية بين السوق والدولة. وفي الواقع العملي، قدم فريدمان الحكومة باعتبارها عدوا للسوق. وبهذا أعمانا عن حقيقة جلية تتلخص في أن كل الاقتصادات الناجحة تتسم في واقع الأمر بأنها مختلطة. ومن المؤسف أن الاقتصاد العالمي لا يزال يناضل من أجل التغلب على ذلك العمى في أعقاب الأزمة المالية التي كانت راجعة في جزء بسيط منها إلى السماح بقدر أعظم مما ينبغي من الحرية للأسواق المالية .

إن منظور فريدمان يقلل إلى حد كبير من أهمية الشروط المؤسسية للأسواق. فبموجب هذا المنظور كان واجب الحكومات يتلخص ببساطة في فرض حقوق الملكية وإنفاذ العقود والسماح للأسواق بممارسة سحرها. والواقع أن ذلك النوع من الأسواق التي يحتاج إليها الاقتصاد الحديث لا تخلق نفسها

ولا تنظم نفسها ولا تحافظ على استقرارها بنفسها ولا تكتسب الشرعية من تلقاء نفسها. ويتعين على الحكومات أن تستثمر في شبكات النقل والاتصالات؛ ومكافحة المعلومات المتضاربة، والعوامل الخارجية، وعدم تكافؤ القوى المتفاوضة؛ وتخفيف الذعر المالي والركود؛ والاستجابة للمطالب الشعبية بدعم شبكات الأمان والضمان الاجتماعي .

إن الأسواق تشكل جوهر اقتصاد السوق، تماما كما يشكل الليمون جوهر عصير الليمون .والمعروف أن عصير الليمون الخام لا يصلح كمشروب، وعلى هذا فإن إعداد عصير الليمون الجيد يتطلب خلطه بالماء والسكر. لا شك أن إضافة قدر أكثر مما ينبغي من الماء إلى الخليط تفسد عصير الليمون، تماما كما يتسبب الإفراط في التدخل من جانب الحكومة في إفساد عمل الأسواق. والمطلوب هنا ليس التخلص من الماء والسكر بالكامل، بل خلط المقادير السليمة. والواقع أن هونج كونج التي اعتبرها فريدمان نموذجا أصيلا لمجتمع السوق الحرة تظل تشكل الاستثناء من قاعدة الاقتصاد المختلط – وحتى هناك لعبت الحكومة دورا ضخما في توفير الأرض للإسكان .

قد يتساءل فريدمان في عصرنا الحديث كيف تمكنت الصين من الهيمنة على صناعة أقلام الرصاص، كما هيمنت على العديد من الصناعات الأخرى. فهناك مصادر أفضل للجرافيت في المكسيك وكوريا الجنوبية .والاحتياطيات من الغابات أكثر وفرة في إندونيسيا والبرازيل. والتكنولوجيا أفضل في ألمانيا والولايات المتحدة. صحيح أن الصين لديها عدد وفير من العمالة المنخفضة التكاليف، ولكن هذه هي الحال نفسها في بنجلاديش وإثيوبيا والعديد من البلدان الأخرى الفقيرة المكتظة بالسكان .

لا شك أن معظم الفضل يرجع إلى المبادرة والعمل الجاد من جانب أصحاب العمل والعمال الصينيين. ولكن قصة القلم الرصاص في عصرنا الحديث كانت لتصبح منقوصة من دون ذِكر الشركات المملوكة للدولة في الصين، والتي نفذت الاستثمارات الأولية في التكنولوجيا وتدريب العمالة؛ وسياسات إدارة الغابات المتراخية التي أبقت الأخشاب رخيصة على نحو مصطنع؛ وإعانات التصدير السخية؛ والتدخل الحكومي في أسواق العملة، الذي يمنح المنتجين الصينيين ميزة كبرى فيما يتصل بالتكاليف. فقد عملت الحكومة الصينية على دعم وحماية وتحفيز شركاتها من أجل ضمان التحول السريع إلى التصنيع، وبالتالي تبديل التقسيم العالمي للعمالة لصالحها .

إن فريدمان ذاته كان ليندم على هذه السياسات الحكومية. ولكن عشرات الآلاف من العمال الذين توظفهم مصانع الأقلام الرصاص في الصين كانوا ليظلوا في الأرجح مجرد مزارعين فقراء لو لم تعط الحكومة الصينية قوى السوق دَفعة قوية لمساعدة الصناعة على الانطلاق. وفي ضوء النجاح الاقتصادي الذي حققته الصين، فمن الصعب أن ننكر المساهمات التي قدمتها سياسات التصنيع الحكومية .

لا شك أن مكان المتحمسين للسوق الحرة في تاريخ الفكر الاقتصادي سيظل آمنا. ولكن المفكرين من أمثال فريدمان يخلفون من ورائهم تراثا غامضا ومحيرا؛ لأن أنصار التدخل الحكومي هم الذين نجحوا في كتابة الصفحات المهمة حقا في تاريخ الاقتصاد .

خاص بـ «الاقتصادية »

حقوق النشر: بروجيكت سنديكيت، 2011.

في الاقتصاد الكلي لمن يهمه الامر

تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود

1- مقدمة:

لقد اهتم ميلتون فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، فهو بذلك يقوم بمحاولة لتحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، والمتأمل في نظرية فريدمان يجدها تعبر عن إعادة صياغة للنظرية الكلاسيكية لكمية النقود جعلتها تتماشى مع الاحتياجات الحديثة للعصر، حيث تعطي حلولا واقعية للظواهر الاقتصادية، فضلا عن ما كانت تهدف إليه في سبيل وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة.

وفي النهاية حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود للوصول إلى نوع محدد للسياسة النقدية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك باستعمال عدة مداخل للتحليل، وهو موضوع بحثنا الذي نستعرضه الآن.

2- فرضيات تحليل ميلتون فريدمان :

هناك عدة فروض وضعها فريدمان كأساس لتحليله والتي نلخصها فيما يلي:

. إفتراض الاستقرار الكامل في توزيع الدخل بين جميع الوحدات الاقتصادية المساهمة في تكوين الدخل القومي.

. تجانس توقعات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وكذا في معدلات الفائدة.

. دالة الطلب على النقود دالة خطية (متجانسة من الدرجة الأولى (بالنسبة لعدد السكان، المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل.

. التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة تفسر فقط التغيرات المحتملة في سرعة دوران النقود.

3. العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان :

رغم أن تحليل نيلتون فريدمان يعتبر امتدادا لتحليل إرفينغ فيشر إلا أن تحليل الطلب على النقود عند فريدمان يقترب من التحليل الكينزي ومدخل كمبردج منه إلى تحليل فيشر.

ويعتبر تحليل السيولة عند كينز محفزا للانتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات (عند فيشر)، إلا صيغة الأرصدة النقدية (عند فريدمان)؛ وهو الانتقال من الجوانب الميكانيكية لعملية المدفوعات إلى اعتبار النقود أصلا من الأصول، حيث أكد كينز صراحة على دور النقود كأحد الأصول الكثيرة، وعلى أن أسعار الفائدة المتعلقة بالسندات بمثابة التكلفة المناسبة لحيازة السيولة، أما بالنسبة لفريدمان فقد اعتبر الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة (نظرية رأس المال)، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول.

حاول فردمان بناء نموذج كلي للطلب على النقود بدلا من صياغتها في شكل دالة تجميعية مثلما نجده عند كينز (الكينزيين)، كما لم يبحث فريدمان في دوافع الطلب على النقود، بل كرس كل جهوده للبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود والتي لخصها فيما يلي:

3. 1 : الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية :

يعتبر فريدان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية بمثابة المحدد الأول للطلب على النقود ؛ وتتمثل في مجموع الأصول المالية، النقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يتأتى من خلاله

دخلا، ومن ثمة فإن متغير الثروة سيمثل أحد القيود المرتبطة بميزانية الوحدات الاقتصادية التي تحدد طلبها على النقد، بخلاف ما جاء في النظرية التقليدية التي اعتبرت أن الدخل أهم القيود المتعلقة بميزانية الوحدات الاقتصادية، ليحدد بذلك الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، في حين أن فريدمان ترجم القيد المتعلق بالميزانية إلى درجة الثروة الكلية ليعطي صورة أكثر شمولا للمتغير الذي يحدد القيمة العظمى للسلع والخدمات التي يمكن للمتعالين الحصول عليها.

ويشمل مفهوم الثرة الكلية عند فريدمان الأشكال التالية :

. النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة.

. الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات.

. الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي، العقارات وغيرها.

. رأس المال البشري المتمثل في الدخول الممكن تحقيقها من خلال العمل البشري.

من هنا نجد أن فريدمان عرف الثروة بمعناها الواسع، ومن خلال المحددات الأساسية للثروة يمكننا إعادة تصنيفها إلى ثروة بشرية وأخرى غير بشرية، مع الإشارة إلى انعدام إمكانية الإحلال بينهما، لهذا نجد أن بعض الاقتصاديين، ورغم تبنيهم نفس اتجاه فريدمان إلا أنهم فضلوا اعتماد الثروة غير البشرية.

2 .3 : تكلفة الفرصة البديلة :

يعتبر الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل بمثابة التخلي عن استخدامها في شراء أصل حقيقي أو مالي يدر عائدا أو دخلا، وهذا ما نعني به تكلفة الإضاعة، لذا فإن هذه الأخيرة ستأثر في مستوى النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بالسلب ؛ أي أنه كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة تراجع تفضيل

السيولة لدى المتعاملين.

هناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان في :

. المستوى العام للأسعار : كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ما ينتج عنه ارتفعا في تكلفة الفرصة السانحة لتحويل النقد إلى أصول حقيقية وسلع.

. معدل العائد من الأصول المختلفة : لتبسيط التحليل حاول فريدمان لإيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمارات المرجوة، وهذا المعدل يمكن أن يحوي متغيرين ؛ الأول يتمثل في معدل العائد المتحقق من الأصول غير النقدية، والثاني يتمثل في المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة الأسعار السوقية الأصول المالية والحقيقية ؛ أي أنه عند القيام بتحديد تكلفة الفرصة البديلة لا نأخذ فقط بعين الإعتبار العوائد المتحققة من أي وعاء ادخاري، بل يجب إضافة المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها إذا ما ارتفع السعر السوقي لهذا الأصل.

لقد أشار فريدمان أن أحسن مؤشر لمعدل الفوائد من الأصول غير النقدية هي التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية، والتي توضح لنا التغير في هذه الأصول المالية مما يسمح بتقييم العائد المتوقع حيث :

. العائد المتوقع = معدل الفائدة + المكاسب الرأسمالية

العائد المتوقع = معدل الفائدة – الخسائر الرأسمالية

لذلك كلما ارتفع معدل العائد زادت تكلفة الفرصة البديلة

4. الشكل النظري لدالة الطلب على النقود عند فريدمان :

إن تحليل فريدمان للطلب على النقود ما هو إلا محاولة للتوفيق بين نظرية

الرصيد المالي _ تحليل جزئي(، والملاحظات الإحصائية لتطور سرعة دوران الدخل النقدي (تحليل كلي) وهو ما يعني أن نظريته قامت على أساس التحليل الجزئي والكلي باستخدام صياغة جديدة لمعادلة كمية النقود لمدرسة شيكاغو، حيث أرجع فريدمان الطلب على النقود لثلاث متغيرات أساسية هي :

. الثروة الكلية.

. معدل الفائدة

. المستوى العام للأسعار.

Yالدخل، rمعدل الفائدة، أ المستوى العام للأسعار

rEعوائد الأسهم rB عوائد السندات، uأذواق المتعاملين

هذا النموذج يحتوي في الواقع على متغيرات زائدة نعتها الكتابة السابقة بالمزاحمة(1) بافتراض أنrB ، rEثابتان، و باعتبار أن معدل الفائدة السوقي (r) يعبر عن متوسط معدلات الفائدة الأخرى(rE) ، (rBو يتغير في نفس الوقت اتجاه تغيراها و بالتالي يمكن الاستغناء عنه كذلك.

من هنا تصبح صياغة المعادلة كما يلي(2:(

و لافتراض تجانس دالة الطلب على نقود عن فريدمان من الدرجة الأولى بالنسبة لعدد السكان و مستوى الأسعار و مستوى الدخل(3(

تعاد صياغة المعادلة السابقة كما يلي(4(

عددا حقيقيا موجبا:حيث

بافتراض أن فإن:

هذه المعادلة تظهر دالة الطلب على النقود بالقيم الحقيقية

أما إذا افترضنا أن يكون لدينا

إذا وضعنا

هذه المعادلة الأخيرة ما هي إلا تصوير للمعادلة الأساسية للنظرية الكمية حيث أن سرعة دوران النقود، أي سرعة دوران الدخل النقدي ما هي إلا دالة لمختلف المتغيرات التفسيرية التي توضح لنا الطلب على النقود بمعنى أنها دالة ذات ثلاث متغيرات في عوائد الأصول غير النقدية ذوق المتعاملين، مستوى الدخل الدائم الذي يمكن للوحدات الاقتصادية الحصول عليه.

قائمة المراجع :

1. عبد المجيد قدي، المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
2. بكري كامل، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، ج م ع، 2000.
3. أحمد حشيش عادل، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، ج م ع، 2005.
4. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2003.
5. نعمت الله أحمد رمضان، وآخران، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، ج م ع، 2000.
6. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسام للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. مصطفى أحمد فريد، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، ج م ع، 2000.
8. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية، مطبعة الإشعاع الفنية، ج م ع، 2001.

9. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
10. عبد المومن محمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2002.
11- عبد اللطيف بن أشهر، مدخل للاقتصاد السياسي، د م ج، الجزائر.
12- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، د م ج، الجزائر.

ميلتون فريدمان

ميلتون فريدمان (Milton Friedman) (31 يوليو 1912 – 16 نوفمبر 2006)

و هو اقتصادي أمريكي فاز في **جائزة نوبل في الاقتصاد** عام 1976 لانجازاته في **تحليل الاستهلاك** و **التاريخ النقدي** و نظريته في شرح **سياسات التوازن**. عرف بأعماله في **الاقتصاد الكلي** و **الاقتصاد الجزئي** و **التاريخ الاقتصادي** و **الاحصاء**. عرف عنه تأييده **لاقتصاد السوق** وقد أشار إلى تقليل دور الحكومة في الاقتصاد عام **1962**، و

أصبح برنامجه التلفزيوني **حرية الاختيار** Free to Choose كتابا تم تأليفه بالمشاركة مع زوجته **روز فريدمان** و قد انتشر هذا الكتاب كما انتشرت مقالاته في الصحف و المجلات.

توفي في **سان فرانسيسكو** بتاريخ **16 نوفمبر 2006** إثر فشل قلبي.

فهرست

1الحياة المبكرة

2الخدمة العامة

3العمل الأكاديمي
3.1السنوات المبكرة
3.2جامعة شيكاغو
4جائزة نوبل التذكارية والتقاعد
5مساهمات علمية
5.1اقتصاد
5.2إحصائيات
6أعمال أخرى
7مواقف السياسة العامة
8الجوائز والتكريمات
8.1هونج كونج
8.2تشيلى
8.3آيسلاندا
8.4إستونيا
8.5المملكة المتحدة
9نقد
9.1انتقادات المدرسة النمساوية
9.2نقد الكانزيين
9.3انتقادات مناهضة للرأسمالية
10الحياة الشخصية
11انظر أيضا
12الهوامش

13المصادر

الحياة المبكرة

ولد في 31 يوليو 1912 في بروكلين وتخرج من المدرسة الثانويه في راهواي 1928وتوفي والده خلال المدرسة الثانويه وقد تخرج من روتجرز في 1932. وكانت اسرتة غير ميسورة الحال لكن كان هناك دائما ما يكفي من الطعام وكان يحب الرياضيات ويعتزم ان يصبح خبير اكتواري.

وذهب ليأخذ الامتحانات الاكتواريه مرات عدة الا انه فجأة اصبح مهتما بالاقتصاد وفى عام1932 ذهب الي شيكاغو وعمل في اللجنة الوطنية للموارد ثم عمل في دراسة الميزانيه الجاريه و قضي الفترة من 1941 إلى 1943 في وزارة الخزانة الأمريكية، واشترك في العمل على الحرب والسياسة الضريبيه في الفترة1943–1945 في **جامعة كلومبيا** ضمن مجموعة برئاسة هارولد وهوتيلينغ، دبليو الين واليس حيث قاموا بعمل رياضي احصائي حول المشاكل المتعلقة بتصميم الأسلحة والأساليب العسكرية والتجارب المعدنية.

وفي عام 1945 قبل عرضا من جامعة شيكاغو لتدريس النظريه الاقتصادية وفي الوقت نفسه تقريبا اصبح مديرا للبحوث في المكتب الوطني وتحمل المسؤولية عن دراسة دور المال في الدورة التجارية واستطاع ان يقوم بانشاء "حلقة عمل في المال والمصارف",مما اتاح لنا دراسات نقديه لمجموعة تراكميه من الأعمال، واستكملت كل الدراسات التجريبيه والنظريه والتطورات التي نجمت عن **جامعة شيكاغو**.

وفي خريف 1950 قضي في باريس عام مع الوكالة الحكوميه التى تدير **خطة مارشال**. ثم عمل في دراسة **خطة شومان** آخذا في السوق المشتركة وتعويم اسعار الصرف، حيث توصل إلى ان السوق المشتركة تستمر دون

تعويم اسعار الصرف, وخلال السنة الاكاديميه (1953–1954) كان استاذا زائرا في كلية كايوس جونفيلي **وجامعة كمبردج**. وكان ميالاً إلى الساحة العامة ففي عام 1964 كان المستشار الاقتصادي للسيناتور **باري گولدواتر** في مسعى لرئاسة الجمهورية، وفي عام 1968 أصبح واحداً من لجنة المستشارين الاقتصاديين مع **ريتشارد نيكسون** وفي عام 1966 بدأ بكتابة عمود في مجلة النيوزويك علي التناوب مع **بول ساموبلسون وهنري واليش**.

في عام 1977 عندما بلغ سن 65 سنة تقاعد عن العمل في التدريس في جامعة شيكاغو مع الابقاء على الاتصالات مع الادارة والبحوث, وهو زميل باحث في معهد وتيون هوفر من **جامعة ستانفورد** وبدعوه من **گلين كامبل** أصبح مدير مكتب مؤسسة هوفر في جامعة ستانفورد ومن ثم انتقل إلى سان فرانسيسكو، وفي عام 1979 قدم سلسلة من المحاضرات في الولايات المتحدة وحول العالم، بما في ذلك **هونغ كونغ** واليابان والهند واليونان وألمانيا والمملكة المتحدة وترجمت هذة المحاضرات إلى أكثر من أربعة عشر لغات اجنبية.

و من دروسه مبدأ الحرية الانسانية إلى الملايين من الناس في شتى انحاء العالم، عمل مستشاراً غير رسمي **لرونالد ريجان** خلال ترشيحه لرئاسة الجمهورية في 1980 وبوصفه عضوا في السياسة الاقتصادية للرئيس في المجلس الاستشاري خلال فترة رئاسته, وفى 1988 منحه الرئيس ريجان الوسام الرئاسي للحرية، وفي نفس السنة منح وسام العلم الوطني لقد سافر على نطاق واسع منذ عام 1977 بما فيها أوروبا الشرقية خلال زيارته في عام 1990 ولعل ابرزها سفره في ثلاث رحلات إلى الصين و في عام 1980 قدم سلسلة من المحاضرات تحت رعايه الحكومة الصينية، وفي عام 1988 شارك في مؤتمر شنغهاي الصينية في التنمية الاقتصادية خلال ثلاث زيارات شملت فترة

ثورة النمو الاقتصادي والتنمية والتحول من النظام الاستبدادي والاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. توفى فريدمان في عام 2006.

الخدمة العامة

العمل الأكاديمي

السنوات المبكرة

جامعة شيكاغو

جامعة شيكاگو

جائزة نوبل التذكارية والتقاعد

مساهمات علمية

اقتصاد

إحصائيات

أعمال أخرى

مواقف السياسة العامة

الجوائز والتكريمات

هونج كونج

تشيلى

آيسلاندا

إستونيا

المملكة المتحدة

نقد

انتقادات المدرسة النمساوية

نقد الكانزيين

انتقادات مناهضة للرأسمالية

الحياة الشخصية

انظر أيضا

ميلتون فريدمان

إقتصادي أمريكي، وهو من أعمدة "مدرسة شيكاغو "للاقتصاد. كانت لأبحاثه ودراساته وقعاً كبيراً في تطوير نظريات الاقتصاد الكلي والجزئي، بالإضافة إلى أعماله الرائدة في الاقتصاد التاريخي والإحصائي. البروفيسور فريدمان من أبرز المروّجين للنظام الرأسمالي التنافسي، وهو مؤلف كتاب: الحرية والرأسمالية، والذي حدد فيه الدور المناسب للحكومة ضمن نظام السوق الحر المثالي، من أجل خلق وصون الحريات السياسية والاجتماعية . فريدمان حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد للعام 1976، بعد إنجازاته في ميدان التحليل الاقتصادي لنظرية الاستهلاك والسياسة النقدية. ومسلسله التلفزيوني الشهير : "أنت حر الاختيار" تم طبعه لاحقاً في كتاب ألفه مع زوجته روز فريدمان.

مقالات للكاتب

استخدام السوق للتطور الاجتماعي

◆ميلتون فريدمان

حادث وقع معي خلال زيارة سابقة قمت بها إلى الصين، تركت داخلي أثراً قوياً بالنسبة للفجوة الواسعة من التفاهم التي تفصل الناس المنغمسين في مؤسسات اقتصادية مختلفة. تلك الفجوة تجعل الأهمية بمكان التأكيد، المرّة تلو المرّة، على المبادئ الأساسية التي نعتبرها جميعنا أمراً مسلماً به، بالنسبة

للنظام الذي تعودنا عليه .لقد وقع الحادث المشار إليه عندما تناولت أنا وزوجتي طعام الغذاء مع نائب وزير إحدى الدوائر الحكومية، والذي كان على أهبة السفر إلى الولايات المتحدة ليطَّلع على الاقتصاد الأمريكي. أراد مُضيفُنا مساعدتنا له حول من يتوجب الاجتماع بهم.

كان السؤال الأول الذي وجهه في هذا الشأن هو "من في الولايات المتحدة هو المسؤول عن التوزيع المادي؟" لقد أثار هذا السؤال استغرابي واستغراب زوجتي؛ وإنني أشك بأن أي أحد في الولايات المتحدة، مهما كان ساذجاً في شؤون الاقتصاد، يمكن حتى مجرد التفكير بطرح مثل ذلك السؤال. ومع ذلك، فقد كان أمراً طبيعياً جداً لمواطن يعيش في اقتصاد مشترك، أن يسأل مثل هذا السؤال. إنه معتاد على وضع يقرر فيه شخص ما، من يأخذ من مَن ماذا، سواء كان ذلك من يأخذ المواد والأجور مِن مَن.

كان ردّي الأولي أن اقترحت عليه زيارة قاعة بورصة شيكاغو التجارية، حيث تتم التجارة في سلع مثل القمح والقطن والفضة والذهب. أثار هذا الجواب الحيرة لدى مُضيفي، لذا فقد استمررت في التوسع حول حقيقة أنه لا يوجد شخص واحد—أو حتى لجنة من الأشخاص—"تكون مسؤولة عن توزيع المواد." هنالك دائرة التجارة، وهناك وزارة الداخلية، لهما اهتماماتهما بمواد الإنتاج والتوزيع ولكن من منظور مختلف كلياً .ولكنهما لا تقرران من سيحصل على أية كمية منها. وبالتالي، فقد وجدت نفسي مرغماً على إجابة مُضيفي بتعابير لم يكن من السهل على مضيفي استيعابها. لا حاجة إلى القول بأنني هنا لا أعني توجيه الانتقاد له. في ضوء خلفيته، فإن مما لا يمكن تصوره أنه كان يمكن أن يفهم كيف أن السوق يستطيع توزيع مجموعة مختلفة من السلع،

بين ملايين من البشر المختلفين ولآلاف الاستعمالات، وبدون أن تمسها أيادي سياسية.

أعجوبة السوق تكمن على وجه التحديد في حقيقة أنه من خلال الفوضى والصراخ المتبادل بين الناس، والإشارات الغريبة بأيديهم والتضارب على ساحة بورصة السلع التجارية في شيكاغو، فبطريقة أو بأخرى يبدو أن المتجر القابع في الزاوية مليء على الدوام بكميات كافية من الخبز، والمخبز مليء بما يحتاج إليه من طحين، والمطحنة دائماً تحوي ما تحتاج إليه من قمح، وهكذا. هذه هي الأعجوبة التي يحقق السوق بموجبها تنسيق نشاطات ملايين البشر، ويفعل ذلك بطريقة غير شخصية كلياً، من خلال تسعيرة إذا ما تركت وشأنها دون تدخل، فإنها تكون خالية من الفساد والرشاوى، والنفوذ الخاص، أو الحاجة إلى آليات سياسية.

دعني الآن أتحول أكثر مباشرة إلى الموضوع. بمعاني معينة، فإن الإشارة إلى "السوق" يضع البحث على أسس خاطئة. السوق ليس بقرة تحلب؛ مثلما أنه ليس العلاج الشافي لجميع الأمراض. بتعبير لغوي حرفي، فإن السوق هو ببساطة الاجتماع، في مكان وزمان محددين، من أجل عقد صفقات. لا حاجة إلى القول بأن كلمة "الاجتماع" وكلمة "المكان" هما تسميات مجازية؛ إنها لا تعني الاجتماع الفعلي معاً. في الزمن الحالي، هنالك سوق في تبادل العملات يشمل العالم بأسره. الناس يجتمعون بواسطة الستلايت اللاقط، والهواتف وما إلى ذلك. يضاف إلى ذلك، أن الصفقات التي تتم في، أو من خلال السوق، ليست مقتصرة على تلك المتعلقة بالمال أو المشتريات أو المبيعات. العلماء الذين يتعاونون مع بعضهم بعضاً لتقدم حقول تخصصهم، سواءً أكانت الفيزياء أم الكيمياء، أو الاقتصاد أو علم الفلك، هم في الحقيقة والواقع يعقدون صفقات

فيما بينهم. سوقهم يتكون من سلسلة متصلة من المجلات والمؤتمرات وما إلى ذلك.

السوق هو الآلية التي يمكن تجنيدها لأغراض عديدة. واعتماداً على طريقة استعمالها، فإنها قد تساهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي، أو لجم مثل ذلك التطور .استخدام أو عدم استخدام السوق ليس التمييز المهم. كل مجتمع سواء كان شيوعياً أو اشتراكياً أو ديمقراطياً اشتراكياً أو رأسمالياً نقياً، أو أي نظام آخر، يستخدم السوق. وبدلاً من ذلك، فإن التمييز الأساسي هو وجود الملكية الخاصة أو عدم وجودها .من هم المشتركون في السوق، وبالنيابة عن من يتعاملون؟ هل المتعاملون بيروقراطيون حكوميون يتعاملون بالنيابة عن شيء اسمه الدولة؟ أم أنهم أفراد يتعاملون مباشرة أو بشكل غير مباشر بالنيابة عن أنفسهم؟ ولهذا السبب، وفي بحث سابق قدمته في الصين، فقد دعوت إلى أوسع استخدام ممكن ليس لتعبير السوق ولكن لتعبير "السوق الحر الخاص". هذه الكلمات "الحر" و"الخاص" هي حتى أكثر أهمية من كلمة "السوق."

تنشأ مشاكل عديدة محددة عندما يحاول مجتمع استبدال اقتصاد موجه بيد السوق الخفية، والتي سوف أبحث عدداً منها. هذه المشاكل لا تقتصر على المجتمعات التي حاولت استخدام التوجيه كآلية اقتصادية أساسية، كما هو الحال في الصين وروسيا؛ إنها تنشأ كذلك في الاقتصاديات الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، والتي أصبح عامل الأمر والتوجيه فيها أكثر اتساعاً بمرور الوقت، والتي تجري فيها محاولات لعكس ذلك التوجه. إزالة العمليات الاقتصادية التي تملكها الحكومات في الغرب، مثل خدمات البريد في الولايات المتحدة، والسكك الحديدية والمنافع الخدماتية في بلدان أخرى،

يثير قضايا مماثلة لتلك التي تنشأ، عند عملية استبدال الاقتصاد الموجه والملكية العامة بتعاون طوعي، وملكية خاصة في الصين وروسيا وغيرهما.

التحرير الجزئي مقابل التحرير الكلي

إن إدخال دور أكبر لآلية السوق الخاصة، في قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد، قد يصاب بالفشل الجزئي أو الكلي نتيجة الأفق المحدود للتغيير. انظر إلى ما كان يعتبر خطوة رئيسية تجاه استخدام أوسع للسوق، والمتمثل في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، ومحاولة تحقيق تجارة حرة بين بلدان السوق المشتركة. لقد مضى حتى الآن ما يقارب الـ40 عاماً منذ مشروع شومان لإقامة مجموعة الفحم والفولاذ الأوروبية، ومع ذلك فلا أحد ينكر بأن التجارة الحرة داخل بلدان السوق ما زالت مثلاً أعلى أكثر منها حقيقة واقعة. آخر دليل على ذلك هو الاتفاق الأخير لإزالة جميع أشكال العوائق بحلول عام 1992. ولو كانت اتفاقية السوق المشتركة ناجحة منذ البداية، لكانت قد تحققت حرية التجارة قبل سنوات عديدة مضت.

ماذا كانت المشكلة؟ لماذا لا توجد ولايات متحدة أوروبية حقيقية في أوروبا؟ في رأيي، فإن الجواب هو أن إزالة القيود حتى من حيث المبدأ، قد أقر فقط للبضائع والخدمات، ولكن ليس لحرية تنقل المال. قد احتفظت البلدان المختلفة بسلطات كاملة على عملاتها الوطنية. وأكثر أهمية، فقد رفضت تلك الدول تطبيق نظام يضمن تعويم تبادل العملات بحرّية—أي التبادل الحر لعملة واحدة مع عملة أخرى بأي سعر تبادل يكون قد تم الاتفاق عليه طوعاً في أسواق خاصة حرة. إن رفض ترك السوق الخاص تقرير معدلات تبادل النقد بين البلدان المختلفة شكَّل ضعفاً مميتاً.

حالياً، تواجه الصين تحديداً مشكلة مماثلة. إن الهدف من بحثي لهذا الموضوع هنا ليس الترويج لنظام تبادل حر للعملات، ولكن إعطاء مثل صارخ يرينا كيف أن اقتصار نزع التوجيه أو التخصيص على منطقة واحدة، وعدم توسيعه بحيث يشمل مناطق متصلة بها عن قرب، من شأنه أن يفسد الهدف الأساسي.

مثل ثانٍ يأتي من الولايات المتحدة. فمع أن شركات الطيران هي شكلاً خاصة، فقد تم إخضاعها إلى رقابة حكومية واسعة، بالنسبة للأسعار التي يمكن فرضها، والأسواق التي تستطيع خدمتها. لقد أدى رفع الرقابة عن شركات الطيران عام 1978 إلى زيادة كبيرة جداً في التنافس، وتخفيض واسع وشامل للأسعار، وزيادة في آفاق الخدمات، وبالتالي توسع رئيسي في حجم التنقل الجوي. ولكن، وبينما تم تحرير شركات الطيران أو كما أُفضِّل أن أسميه تخصيص شركات الطيران، فإن المطارات ظلت على حالها. لقد ظلت المطارات مملوكة للحكومة وتدار من قبلها. لم يجد القطاع الخاص صعوبة في إنتاج جميع الطائرات التي ترى شركات الطيران أنها تستطيع تشغيلها بربحية. ولم تجد شركات الطيران الخاصة صعوبة في إيجاد الطيارين لقيادتها والمضيفين والمضيفات لخدمتها. ومن الناحية الأخرى، فإن الطائرات الملأى بالركاب كثيراً ما تواجه تأخيراً في خدمات المطارات لها بسبب عدم كفاءة التجهيزات والآليات التي تستخدم في عمليات هبوطها وطيرانها. بطبيعة الحال، تجيب الحكومة واضعة اللوم على شركات الطيران الخاصة؛ فقد بدأت تطلب من شركات الطيران تقديم تقارير عن أسباب تأخرها في الوصول بالمواعيد المقررة، ونشر تقارير موجزة حول تقيّد شركات الطيران المختلفة بمواعيد الوصول. لقد تم تقديم مقترحات عدة، حتى في ظل احتفاظ الحكومة بملكية

وإدارة المطارات، على الأقل فيما يتعلق بحقوق إدارة البوابات، من حيث عدد البوابات وعدد مرات استخدامها، وأن يتم ذلك عن طريق المناقصة. ولكن لسوء الحظ، فإن معارضة شركات الطيران التي تملك مصالح خاصة في البوابات وأوقات استعمالاتها بتفويض من الحكومة، قد حال دون الأخذ حتى بأقل إجراءات الإصلاح. بطبيعة الحال، الحل الأفضل كثيراً، هو خصخصة المطارات.

مثل ثالث يتمثل في تخاصية بعض نواحي التصنيع، في وقت يتم فيه الإبقاء على الإنتاج أو على تسعيرة المواد الخام، تحت إشراف الحكومة. دعني أذكر بعض الأمثلة الواضحة بالنسبة للصين. إدخال درجة عالية من التخاصية في قطاع الزراعة قد أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية—وهو أحد أكثر المظاهر الدراماتيكية في نجاح الصين، في توسيع استخدامات السوق الحرة الخاصة. ولكن من الواضح بأن النجاح ذاته قد خلق مشكلة حقيقية. الغالبية العظمى من الشعب الصيني تعمل في الزراعة. وحتى تحقيق تقدم قليل نسبياً في الإنتاجية الزراعية يعني بوضوح الاستغناء عن عمال زراعيين لم يعد مجدياً تشغيلهم. إن من مصلحة الصين استخدام هذه العمالة في ميادين أكثر إنتاجية، مثل الصناعة. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من قطاع الصناعة، مازال تابعاً للاقتصاد الموجّه؛ إن هذا القطاع لم يخضع للخصخصة أو التحرير، أو الخضوع كليّةً لعوامل السوق.

لقد بذلت جهود حقيقية لتغيير الطريقة التي تدير فيها الحكومة الفعاليات التابعة لها. فقد أُبلغ المسؤولون في تلك الفعاليات باستخدام آليات السوق، كما بذلت جهود لإعطائهم الحوافز لعمل ذلك. ولكن، وما دام أن البيروقراطيين هم الذين يديرون الصناعات التابعة للدولة، فإن قدرتهم على الاستجابة بفعالية

لضغوطات السوق سوف تظل محدودة بشكل حاد. بالنسبة للصين، فإن أكثر القيود خطورة هي قدرتهم على التصرف بمرونة، واستعدادهم أو قدرتهم على المغامرة للقيام بمشاريع تنطوي على المغامرة والتي تحمل في طياتها مخاطر الفشل، ولكن بعض النجاح الحقيقي والباهر، وإن يكن قليلاً. مرة أخرى، إن القضية ذات طابع عالمي. فكل دراسة أجريت في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة تظهر بأن المشاريع الصغيرة—وليست الشركات الضخمة التي هي ملء الأسماع هي وراء خلق معظم فرص العمل. في الصين، مجالات مثل هذه المشاريع الخاصة الصغيرة لهي قليلة جداً.

إن خصخصة أوسع كثيراً للنشاط الاقتصادي من شأنها تخفيض صعوبات استيعاب العمال الذين يستغني القطاع الزراعي عنهم. عندها، سوف تنشأ مشاريع خاصة في جميع الأماكن لامتصاص القوة العاملة.

مثل آخر للصين هو شبيه للمشكلة التي ذكرتها بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة؛ الفرق بين آفاق الحرية في إنتاج وتوزيع البضائع والخدمات، وبين إنتاج وتوزيع عملة النقد. التحرير الواسع الذي تم في أسعار العديد من السلع، وبالأخص السلع الزراعية وما شابهها، لم تصاحبه خصخصة النظام البنكي. وكما فهمت، فإن حكومة الصين تقرر بشكل غير مباشر ماذا يحدث لحجم العملة المتداولة، عن طريق المنح التي تعطيها للمشاريع الحكومية. النتيجة تشمل زيادة سريعة في كمية النقد المتداول، وليس—وهذا ما يدعو إلى الدهشة—ضغطاً متصاعداً على الأسعار، الأمر الذي أدَّى إلى تضخم علني ومُقنَّع، أخذ يُطل بوجهه القبيح.

متى يجب أن يأتي الإصلاح تدريجياً، ومتى يكون التغيير الراديكالي والفوري أمراً مناسباً؟ أحد البدائل يتبدى في قصة الأرنب والسلحفاة، عندما

وصلت السلحفاة بمشيتها "البطيئة ولكن الثابتة" إلى خط النهاية، سابقة الأرنب الأسرع منها كثيراً، ولكنه كان الأقل استمرارية وثباتاً. المثل الثاني يتجسد في المقولة بأنه ليس من الفطنة قطع ذنب الكلب بالبوصات. وهنا تكمن إحدى أصعب المشاكل التي تُواجه نتيجة لتوسيع مجالات السوق. دعوني أُبين ذلك بالنسبة للتجارة الخارجية. لنفترض بأن بلداً كان يفرض مستويات مرتفعة من التعرفة الجمركية، يقرر الانتقال إلى وضع التجارة الحرّة .إن محاسن التحرر التدريجي واضحة. لقد استثمر رأس المال بطرق لم يعد من الممكن معها أن يمثل استخداماً فعالاً للثروة المتاحة ضمن الظروف الجديدة. معظم رأس المال آنذاك يكون في شكل آليات، ومباني، ومهارات إنسانية وما شابه ذلك. أليس واضحاً في مثل تلك الحالة أن يكون من الأجدى والأعدل تخفيض التعرفة تدريجياً؟ ذلك يعطي أرباب الثروات المتخصصة فرصة سحب رأسمالهم تدريجياً، وبالتالي تخفيض النفقات التي فرضها عليهم التغيير.

إن الدعوة إلى إزالة التعرفة بجرة قلم، أي بما يشبه المعالجة بالصدمة، هي أكثر دقة وتعقيداً، ومع ذلك، ومن منظور الكفاءة الاقتصادية، فإنها أكثر إقناعاً. فإلى المدى الذي تكون فيه الكفاءة الاقتصادية أعلى في استثمار الموارد في غياب التعرفة، يجب أن يتم ذلك، وإذا كان بالإمكان الحصول على أي مردود فوق الكلفة الهامشية، عن طريق مواصلة استخدام الموارد الإنسانية وغيرها، فإن من الأفضل الحصول على ذلك الهامش بدلاً من لا شيء. سوف يقع العبء على أرباب الموارد المتخصصة في الحال، ولكن استثماراً سلبياً سوف يتبع ذلك فقط، بالسرعة التي يتم بموجبها استخدام العمالة المتخصصة والموارد الأخرى، في مشاريع أخرى أكثر إنتاجية وجدوى. من الناحية الأخرى، فإن التخفيض التدريجي للتعرفة يتيح ربحاً فردياً نتيجة مواصلة استخدام الموارد

الخاصة على مستوى أعلى، ولكن على حساب الكفاءة الاجتماعية، وبالتالي فرض كلف لا ضرورة لها على المجتمع.

إن إنهاء تضخم مستمر يخلق مشاكل مماثلة، وإنهاؤه بضربة واحدة، إذا لم يكن قد استشعر به قبل زمن طويل من ذلك، قد يتسبب في خسائر رأسمالية واسعة النطاق. وعقود طويلة الأجل كان قد تمّ التعاقد حولها بتوقعات معيّنة بالنسبة للتضخم قد تصبح فجأة غير مناسبة. فالدعوة من منظور العدالة لفترة انتقال تدريجية أقوى كثيراً بالنسبة لدرجة معتدلة من التضخم منها بالنسبة إلى التعرفة. إن النتائج المترتبة على كل من التضخم المسبق ونهايته غير المتوقعة، هي أكثر شمولاً، وتؤثر على أعداد أكبر من الناس الذين يكونون قد تضرروا أولاً من التضخم المسبق، ويتضررون مرة أخرى من إنهاء ذلك التضخم. إن تخفيض التضخم تدريجياً يسهل الفترة الانتقالية، كما يقلل من أكلاف تحقيق نموٍ حقيقي بمعزل عن التضخم.

ومع ذلك، فإن الكثير يتوقف على نسبة ارتفاع التضخم. فإذا كان التضخم عالياً جداً—على ارتفاع سنوي من ثلاث خانات—فإن الوضع يكون صعباً جداً. يكون جميع المشاركين في السوق قد عدَّلوا من ترتيباتهم بحيث يكونوا قد أخذوا كل التغييرات بالحسبان. إن زوال التضخم المفاجئ سوف يفرض كلفاً قليلة، لأن المؤسسات المالية وغيرها، تكون قد تأقلمت مع تغييرات حادة في نسبة التضخم—وبالحقيقة، فإن مثل هذا التأقلم يُمثل ثمناً رئيسياً نتيجة التضخم العالي والمتغيّر. والإزالة التدريجية في بعض الأحيان ليست مجدية، بسبب عدم توافر وقت كاف—يكون الكلب قد مات قبل أن يكون ذيله الطويل قد قُطِع بضع بوصات.

إن الرقابة المباشرة على الأسعار—سواءً كانت عامة أو محددة، أي على الإيجارات أو أسعار تبادل العملات—يجب أن يتم وضع حد لها في الحال. مارجريت ثاتشر وضعت حداً تاماً للرقابة على تبادل العملات وفي الحال. التأقلم التدريجي من شأنه فقط أن يطيل الضرر الذي تنزله الرقابة، ويعطي أرباحاً لا مبرر لها لمن يتعاملون فيها "من الداخل." النقص في الإمدادات، والصفوف الطويلة وغيرهما من التشوهات التي تتأتى عن محاولات إبقاء الأسعار دون مستوى سعرها السوقي، سوف تستمر، مع أنها سوف تنخفض، وتنشأ مكانها مشاكل إضافية، ذلك لأن التدرج يُشجع على المضاربة ويشجع الخصوم على السعي لإعادة الوضع إلى ما كان عليه. حالة مماثلة تنطبق على محاولات الإبقاء على الأسعار حول معدلات أسعار السوق، كما يتبين بوضوح من السياسات الزراعية للولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة.

التغلب على المعيقات السياسية

لقد أقحَمَ هذا الموضوع نفسه بشكل حتمي في الأقسام السابقة. المشاكل العامة هنا هي حول كيفية تجاوز العقبات السياسية التي تقف في وجه توسيع السوق. إن الخطر ليس فقط أن تلك المعيقات من شأنها أن تُحبط السعي لتحرير السوق، ولكن، وبدرجة متساوية، أن يؤدي السعي للتغلب على الحواجز السياسية على تدمير فوائد تحرير السوق. التحدي هو في إيجاد وسائل للتغلب على تلك المعيقات دون خلق تلك الآثار الضارة. وتجارب الغرب في حقل الخصخصة يلقي ضوءً خاصاً على هذا الموضوع.

ربما تشكل التجربة البريطانية في الخصخصة أغنى مجموعات التجارب، وأكثرها تحليلاً، وإنني أوصي أصدقاءنا الصينيين الذين يسعون إلى توسيع السوق بدراسة العِبر المستفادة من تجربة الخصخصة البريطانية.

مثل بسيط من الولايات المتحدة يدلل على الموضوع هو خصخصة مصلحة البريد. إن خدمة البريد في أمريكا تملك احتكاراً في بريد الدرجة الأولى بسبب قوانين الإكسبرس الخاصة التي تحرم على الأفراد تحت طائلة التجريم تقديم خدمات نقل بريد الدرجة الأولى .ومحاولات عديدة جرت لممارسة ذلك ولكنها انتهت إلى المحاكم التي وضعت حداً لها. لقد أخذت الخصخصة في الزحف في تقديم خدمات على الهامش، أولاً في شكل خدمات نقل الطرود . لقد نجحت شركة (يونايتد بارسل سيرفس)، وغيرها من شركات نقل الطرود الأخرى، في أخذ معظم خدمات النقل التي كانت تتولاها مصلحة البريد سابقاً. يضاف إلى ذلك، خدمات المراسلين الفرديين وأكثرها شهرة (الفيديرال إكسبرس)، والتي كان نجاحها عظيماً لدرجة أن شركات عديدة أخرى دخلت إلى الميدان. التطورات التي كانت سوف تشجعها التقدمات التكنولوجية، بغض النظر عن وسيلة إبداء الخدمة، قد نمت بسرعة. والأمثلة على ذلك البريد الإلكتروني عبر الكومبيوتر والهاتف والفاكس، ومرة أخرى عن طريق الهاتف. هذه الأمثلة تُبين قوة الابتكار التي تملكها الأسواق الخاصة في الاستفادة من الفرص التي تتاح أمامها نتيجة عجز المؤسسات الحكومية.

لقد بُذلت محاولات متكررة سعياً وراء إلغاء قوانين الإكسبرس الخاص، بحيث تتمكن الشركات الخاصة من الدخول منافسة للخدمة البريدية الحكومية. ولكن جميع تلك المحاولات كانت تصطدم باحتجاجات عنيفة من قبل اتحادات موظفي البريد، ومن مديري خدمات البريد التنفيذيين، ومن المجتمعات الريفية

التي تعتقد بأنها ستُحرم من الخدمات البريدية. ومن الناحية الأخرى، قليلون هم من يملكون اهتماماً قوياً ومركّزاً، يدفع بهم إلى تأييد إلغاء قوانين الإكسبرس التي تحمي الخدمة البريدية الحكومية. رجال الأعمال الذين يرغبون في دخول هذا الميدان، إذا كان متاحاً للقطاع الخاص، لا يعرفون مسبقاً بأنهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك. مئات الآلاف من الناس، والذين سوف يحصلون على عمل دون شك، في حالة قيام خدمات بريدية خاصة، ليس لديهم أقل فكرة بأنهم سوف يحصلون على ذلك.

إحدى الطرق للتغلب على معارضة الخصخصة، وقد استخدمت على نطاق واسع في بريطانيا، وكما وصفها روبرت بوول، هي تحديد المعارضين المحتملين وإدخالهم في الصفقة، عن طريق تملك أسهم فيها. التطبيقات العملية لهذا المبدأ هي: (1) تملك الأسهم من قبل المستخدمين، و(2) الرأسمالية العامة.

إن فرصة تملك أسهم في المشروع من شأنها إحداث تغيير دراماتيكي على نظرة موظفي الخدمة العامة المنتظمين في نقابات، كما تبين في موضوع شركة الاتصالات البريطانية، فقد شجب موظفوا النقابات الخصخصة المقترحة للشركة، طالبين من أعضاء النقابات عدم شراء الأسهم المعروضة للبيع. ولكن في نهاية الأمر، وعندما شعروا بفرصة الربح المالي، ابتاع حوالي 96% من القوة العاملة أسهم الشركة.

ويستخدم بوول تجربة شركة الاتصالات البريطانية للتدليل على الآلية الثانية ألا وهي: الرأسمالية العامة.

لتشجيع عملاء الخدمات الهاتفية على شراء أسهم، قدمت لهم سندات تمنحهم فيها خصماً على فواتير هواتفهم، إذا ما احتفظوا بأسهمهم لمدة لا تقل

عن ستة أشهر. ولكي يمنعوا المؤسسات والشركات الكبرى من ابتياع حصة الأسد، فقد حدد شراء الأسهم بـ800 سهم لكل راغب في الشراء.

أحد المطبات التي يتوجب الابتعاد عنها في السير بهذا الأسلوب هو تزيين الصفقة عن طريق تحويلها من احتكار حكومي إلى احتكار خاص—والذي قد يُشكل تقدماً ولكنه يقل كثيراً عن النتيجة المرجوّة. إن تجربة خدمة البريد الحكومية الأمريكية تُبيّن المطلب، وكذلك زيف محاولة تقليد الخصخصة وتوقع أن يؤدي ذلك إلى جوهرها. فقد أنشئت كشركة حكومية ذات استقلال، وغير خاضعة للنفوذ السياسي المباشر، وبحيث تعمل على قواعد عمليات السوق. ولم تكن النتيجة على ذلك النحو، ولأسباب مفهومة. لقد بقيت احتكاراً، ولكنها لم تطور اهتماماً خاصاً قوياً لرفع كفاءة أدائها.

إن أفضل شكل بالنسبة لي للخصخصة هو ليس في بيع الأسهم على الإطلاق ولكن، في إعطاء المؤسسات التي تملكها الحكومة للمواطنين. إنني أسأل المعارضين، من يملك الشركات الحكومية؟ الجواب المعتاد هو: "الجمهور." حسناً إذن، لماذا لا نجعل ذلك حقيقة بدلاً من تركها شعاراً براقاً؟ أقم شركة خاصة وأعطي لكل مواطن سهماً أو مائة سهم فيها. اتركهم أحراراً في شراء أو بيع تلك الأسهم. وفي زمن قصير سوف تصبح تلك الأسهم في أيدي رجال الأعمال، إما أن يبقوا على الشركة كما هي، ولنفترض أنها الخدمة البريدية، إذا كان ذلك أربح وأجدى، أو يقسمونها إلى عدد من الكيانات إذا بدا ذلك هو الأربح.

مثال أخير يُبين وجهة النظر هذه بشكل آخر. لقد سمح الروس بقطع أراضٍ صغيرة في مجال الزراعة. وتقدر تلك القطع الخاصة بحوالي 3% من أراضي الاتحاد السوفييتي القابلة للزراعة؛ وثلث مجموع الإنتاج الزراعي الذي

يباع في الاتحاد السوفييتي يأتي من هذه القطع الصغيرة الخاصة. لقد اخترت كلماتي بعناية، إنني لم أقل بأن ثلث الإنتاج جاء من تلك المزارع الصغيرة، لأنني أكون مخطئاً لو قلت ذلك. إن نسبة كبيرة من الإنتاج الآتي من المزارع الصغيرة هو حقاً من إنتاجها. ولكن يساورني شك قوي بأن قسماً كبيراً منه أيضاً قد تم تحويله من المزارع الجماعية.

على امتداد عقود، كان واضحاً لحكام الاتحاد السوفييتي بأن في مقدورهم زيادة الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة، عن طريق زيادة حجم ودور المزارع الخاصة. لماذا لم يفعلوا ذلك؟ لم يكن ذلك بكل تأكيد بسبب الجهل. الجواب بوضوح هو أن الخصخصة سوف تؤدي إلى إقامة مراكز سلطة مستقلة، والتي بدورها سوف تنقص من سلطات البيروقراطية السياسية. لقد اعتبر الحكام الثمن السياسي الذي يتوجب عليهم دفعه، أعلى من الفائدة الاقتصادية التي سوف يجنونها. في هذه اللحظة، وتحت تأثير مثل هذه السياسة في الصين، كما أشك، فإن الرئيس غورباتشوف يتحدث عن توسيع كبير للمزارع الخاصة. وليس واضحاً أبداً إن كان سينجح في ذلك.

استبداد الوضع القائم

إن قضايا التغلب على المصالح الذاتية الكامنة، وتفويت مساعي الإيجار، تنطبق تقريباً على جميع محاولات إحداث تغييرات في السياسات الحكومية، سواء أكان التغيير متصلاً بالخصخصة، أو إزالة قواعد عسكرية، أو تخفيض المعونات، أو أي شيء آخر. إن النتيجة المتمثلة في استبداد الوضع القائم، كما عنوَنتُ أنا وزوجتي كتاباً وضعناه مؤخراً، والذي يبحث أمثلة واسعة لمثل تلك الحالات في الولايات المتحدة، هو السبب الرئيسي الذي يجعل الآليات

السياسية اقل فعالية كثيراً من آليات السوق الحر، في تشجيع التغييرات الديناميكية، وفي تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي.

هنالك حِكَمٌ بسيطة للتغلب على استبداد الأوضاع القائمة. ولكن هنالك حكمة واحدة تنطبق أكثر من غيرها، على البحث الذي أجريناه سابقاً بشأن التغيير التدريجي مقابل التغيير المفاجئ. إذا كان الهدف خصخصة فعالية حكومية أو إلغاءها، فليتم ذلك بشكل كامل ودون تردد. لا تلجأ إلى الحل الوسط بتأميم جزئي، أو تخفيض جزئي. إن مثل ذلك سوف يترك المجال لمجموعة من المعارضين المصممين، للعمل بإصرار، وكثيراً ما يكون بنجاح، لإلغاء التغيير. لقد حاولت إدارة ريغان مراراً خصخصة أمتراك (خدمة السكك الحديدة للركاب)، وأن تلغي شركة الخدمات القانونية. وفي كل حالة، تمت تسوية الأمر بتخفيض في الموازنة وتحقيق نصر مرحلي مؤقت. ومن الناحية الأخرى، فإن الإلغاء التام لمجلس إدارة الطيران المدني يعطي أملاً أكبر كثيراً بأن تحرير النقل الجوي وشركات الطيران هو هنا ليبقى.

وفي الختام، هنالك وسائل أفضل، أو أسوأ، لخصخصة اقتصاد موجه؛ ولكن لا توجد صيغة سحرية للانتقال بسهولة ودون ألم من اقتصاد موجه إلى اقتصاد طوعي قائم على التبادل التجاري. ومع ذلك، فإن المكاسب المتوقعة كبيرة إلى حد أنه إذا كان بالإمكان تحقيق التحول، فإن الكلفة المرحلية سوف تكون باهتة بالنسبة للمكاسب. إن زعماء الصين الحاليين يستحقون الإشادة لإدراكهم بأن المكاسب المتوقعة تُقزِّم التكلفة المرحلية، ولأنهم يبذلون جهوداً جدّية حثيثة لإنجاز المرحلة الانتقالية. الشعب الصيني سيكون الكاسب الأكبر، ولكنه ليس الوحيد أبداً الذي سوف يستفيد من نجاح هذه الجهود. فجميع شعوب العالم سوف تستفيد من ذلك.

إن السلام والرخاء العميم المشترك هما الجائزة العليا للتعاون الطوعي على امتداد العالم، كوسيلة رئيسية لتنظيم النشاط الاقتصادي.

©معهد كيتو، منبر الحرية، 28 حزيران 2006.

العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية

◆ميلتون فريدمان

إنه من السائد كثيراً بأن السياسة والاقتصاد أمران منفصلان ولا علاقة لأحدهما بالآخر؛ وأن الحرية الفردية مسألة سياسية بينما أن الرفاهية المادية مسألة اقتصادية، وبأنه من الممكن ضمّ أيّ نوع من الأنظمة السياسية إلى أي نوع من الأنظمة الاقتصادية، والتطبيق المعاصر الأوضح لهذه الفكرة هو الدفاع عن "الاشتراكية الديمقراطية" من قبل العديد من الذين يدينون في الوقت ذاته القيود التي تفرضها "الاشتراكية الديكتاتورية" على الحرية الفردية في روسيا، وكذلك هؤلاء المؤمنين بأنه من الممكن أن تقوم دولة بتبني الخصائص الأساسية للأنظمة الاقتصادية الروسية وفي الوقت ذاته ضمان الحرية الفردية من خلال تلك الأنظمة السياسية. إن الفكرة التي يتناولها هذا الفصل تتمثل في أن مثل تلك الرؤية مضللة، وبأن هناك علاقة جوهرية بين السياسة والاقتصاد بحيث أنه بالإمكان الجمع فقط بين أنظمة سياسية واقتصادية محددة دون غيرها، وأنه على وجه الخصوص لا يمكن لمجتمع اشتراكيّ أن يكون في الوقت ذاته ديمقراطياً ضمن مفهوم ضمان الحرية الفردية.

إن الأنظمة الاقتصادية تلعب دوراً مزدوجاً في تأسيس مجتمع حرّ؛ فمن ناحية، فإن الحرية في الأنظمة الاقتصادية هي بذاتها جزء من الحرية بمفهومها

الأوسع، وهي هدف نهائي بحد ذاتها. أما في المرتبة الثانية فإن الحرية الاقتصادية كذلك وسيلة لا يستغنى عنها في سبيل تحقيق الحرية السياسية.

إن أولى تلك الأدوار للحرية الاقتصادية تتطلب تأكيداً خاصاً لأن للمفكرين على وجه الخصوص ميلٌ قوي لعدم اعتبار هذه السمة للحرية على أنها مهمّة؛ فهم ينزعون إلى التعبير عن ازدرائهم لما يعتبرونه مظاهر ماديّة للحياة، وإلى اعتبار سعيهم وراء قيمهم السامية المزعومة على أنه على مستوى أعلى من الأهمية، وعلى أنه يستحق اهتماماً خاصاً. ولكنه لمعظم مواطني الدولة—وإن لم يكن ذلك للمفكرين—فإن الأهمية المباشرة للحرية الاقتصادية هي على الأقل بمثل أهميتها غير المباشرة كوسيلة لتحقيق الحرية السياسية.

فالمواطن البريطاني الذي لم يسمح له بعد الحرب العالمية الثانية بقضاء إجازته في الولايات المتحدة بسبب نظام الرقابة على الصرف وتحويل العملات الأجنبية قد تم تجريده من حرية أساسية بما لا يقل عن المواطن الأمريكي الذي حُرم من فرصته في قضاء عطلته في روسيا بسبب آرائه السياسية. فالحالة الأولى كانت في الظاهر تقييداً اقتصادياً للحرية بينما كانت الثانية تقييداً سياسياً لها؛ ومع ذلك فإنه لا يوجد فرق جوهري بين كلتيهما.

إن المواطن الأمريكي الذي يجبره القانون على تخصيص ما يقارب 10% من دخله من أجل شراء نوع معين من عقود التقاعد الذي تقدمه الحكومة؛ فإنه يتم تجريده بالقدر ذاته من حريته الشخصية. إن شدة الشعور بهذا التجريد ومقدار شبهه بالتجريد من الحرية الدينية—والتي سيعتبرها الجميع كحرية "مدنية" أو "سياسية" بدلاً عن اقتصادية—قد تمثل من خلال حدث متعلق بجماعة من مزارعي طائفة أميش؛ فعلى أساس المبدأ، اعتبرت هذه الجماعة البرامج الفيدرالية الإجبارية للشيخوخة كانتهاك لحريتهم الشخصية الفردية

ورفضوا دفع الضرائب أو قبول الإعانات؛ ونتيجة لذلك تم بيع بعض مواشيهم في مزاد علنيّ لدفع استحقاقات ضرائب الضمان الاجتماعيّ. إنه صحيح بأن أعداد المواطنين الذين يعتبرون ضمان الشيخوخة الإجباري كتجريد للحرية قد تكون قليلة؛ لكن المؤمن بالحرية لا يحصي الأنوف أبداً.

إن المواطن الأمريكي الذي لا يمتلك—ضمن تشريعات العديد من الولايات—حرية الالتحاق بالمهنة التي هي من اختياره الخاص إلا إذا حصل على ترخيص لذلك؛ هو كذلك يتم حرمانه من جزء أساسي من حريته. وكذلك الشخص الذي يريد استبدال بعضٍ من بضائعه بساعة سويسرية مثلاً لكنه يُمنع من ذلك بسبب حصة نسبية ما (كوتا). وهكذا أيضاً الرجل من كاليفورنيا الذي قد زجّ به في السجن لبيعه (ألكا سيلتزر) بسعر أقل من ذاك الذي فرضته الجهة الصانعة تحت ما يطلق عليه اسم قوانين "التجارة العادلة". وأيضاً كذلك المزارع الذي لا يستطيع زراعة كمية القمح التي يرغب بها، وهكذا دواليك. إنه من الواضح بأن الحرية الاقتصادية وبحد ذاتها جزء مهم للغاية من الحرية بمفهومها الشامل.

باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية السياسية؛ فإن الأنظمة الاقتصادية مهمة بسبب تأثيرها على تركيز أو توزيع السلطة؛ فذاك النوع من النظام الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية بشكل مباشر، وأعني النظام الرأسمالي التنافسي، يشجع كذلك الحرية السياسية لأنه يفصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية وبذلك يمكن أحدهما من أن يوازن الآخر.

إن الدليل التاريخي يتحدث بصوت واحد عن العلاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة. فلا أعلم عن أي مثال في أي مكان أو زمان لمجتمع تميز بقدر

كبير من الحرية السياسية، وفي الوقت ذاته لم يستخدم شيئاً شبيهاً بالسوق الحرة لتدبير معظم نشاطه الاقتصاديّ.

ولأننا نعيش في مجتمع يتمتع بحرية كبيرة فإننا نميل إلى نسيان كم هو محدودٌ الزمن والجزء من العالم الذي قد تواجد فيه مطلقاً شيء شبيه بالحرية السياسية، فغالباً ما كان حال البشر الاستبداد والعبودية والشقاء؛ إلا أنه قد أبرز القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في العالم الغربي استثناءات لافتة للنظر للمنحى العام للتطور التاريخي؛ فقد تحققت الحرية السياسية في هذه المرحلة بشكل واضح بمعية السوق الحرة وتطور المؤسسات الرأسمالية، كالذي حققته الحرية السياسية في العصور الذهبية لليونان وفي العهود الأولى للعصر الروماني.

ويقترح التاريخ بأن الرأسمالية تكفي كشرط أساسي للحرية السياسية؛ لكنه من الواضح بأن ذلك ليس كافياً؛ فإيطاليا الفاشية وإسبانيا الفاشية، وألمانيا خلال العديد من الفترات في السبعين سنة الماضية، واليابان قبل الحرب العالمية الأولى والثانية، وروسيا القيصرية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى؛ جميعها مجتمعات لا يمكن تصوّرها على أنها حرة سياسياً؛ ومع ذلك كانت المشاريع الخاصة هي الشكل السائد للنظام الاقتصادي في كل منها. ولذلك من الممكن وبشكل واضح أن تتواجد أنظمة اقتصادية والتي هي رأسمالية في الأساس مع أنظمة سياسية غير حرة.

حتى في تلك المجتمعات السالفة الذكر كان للمواطنين حرية أفضل من هؤلاء في دولة ديكتاتورية حديثة كروسيا أو ألمانيا النازية، والتي جمعت بين الديكتاتورية الاقتصادية والديكتاتورية السياسية. حتى في روسيا تحت الحكم القيصري كان ممكناً لبعض المواطنين في بعض الأحوال تغيير وظائفهم دون

أخذ تصريح من السلطة السياسية بذلك حيث وفرت الرأسمالية ووجود الملكية الخاصة بعض الكبح على السلطة المركزية للدولة.

إن العلاقة ما بين الحريتين السياسية والاقتصادية معقدة وليست بأي شكل من الأشكال أحادية الجانب؛ ففي بدايات القرن التاسع عشر كان لبنثام والراديكاليين الفلسفيين ميلاً لاعتبار الحرية السياسية كوسيلة نحو الحرية الاقتصادية، وقد آمنوا بأنه يتم كبح الطبقة العاملة عن طريق القيود التي تفرض عليهم، وبأنه إن أعطى الإصلاح السياسي عامة الشعب حق التصويت لعملوا ما في صالحهم والذي كان التصويت لسياسة عدم التدخل (مبدأ يقاوم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك ضرورياً لصيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية). وبتأمل الأحداث الماضية لا يستطيع أحد القول بأنهم قد كانوا مخطئين في ذلك. ولقد كانت هناك إجراءات عظيمة من الإصلاح السياسي والذي رافقه إصلاح اقتصادي في توجه نحو تحقيق سياسة عدم التدخل تلك. وقد تبع هذا التغيير في الأنظمة الاقتصادية زيادة هائلة في رفاهية الطبقة العاملة.

إن انتصار الليبرتارية البنثمايتية في بريطانيا القرن التاسع عشر تبعه ردة فعل نحو زيادة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وقد تسارعت هذه النزعة نحو الجماعيّة (مبدأ اشتراكي قائل بسيطرة الدولة—أو الشعب ككلّ—على جميع وسائل الانتاج أو النشاطات الاقتصادية) بشكل كبير في بريطانيا وغيرها خلال الحربين العالميتين، وأصبحت دولة الرفاه بدلاً عن الحرية السمة المميزة للدول الديمقراطية. وبإدراك الخطر الضمني على الفردانية (نظرية تنادي بأن المبادرة والمصالح الفردية يجب ألا تخضع لسيطرة الحكومة أو المجتمع أو رقابتهما) خشي المفكرون المنحدرون عن الراديكاليين الفلسفيين—

على سبيل الذكر: دايسي وميزس وهايك وسايمنز—بأن التقدم المستمر نحو السيطرة المركزية على النشاط الاقتصادي سوف يثبت الطريق إلى الرق كما أطلق هايك على تحليله النافذ لهذه العملية، ولقد كان تركيزهم على الحرية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الحرية السياسية.

لقد أظهرت الأحداث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علاقة جديدة مختلفة بين الحريتين الاقتصادية والسياسية؛ حيث أن التخطيط الاقتصادي الجماعيّ قد تعارض فعلاً مع الحرية الفردية، لكنه في بعض الدول على الأقل لم ينتهِ الأمر بقمع الحرية بل بتحوّل السياسة الاقتصادية فيها. وتقدم بريطانيا مرة أخرى المثال الأبرز على ذلك :ولربما كانت نقطة التحوّل فيها تكمن في نظام "ضبط الالتزامات" الذي وجد حزب العمّال من الضروري فرضه—على الرغم من المخاوف الكبيرة—لتنفيذ سياسته الاقتصادية. وإن كان قد تم تنفيذه بالشكل الكامل لتضمن هذا القانون توزيعاً مركزياً للأفراد على المهن، الأمر الذي كان متعارضاً جداً مع الحرية الشخصية، بحيث أنه قد تم تنفيذه على عدد لا يذكر من الحالات، ثم تم إلغاؤه بعد أن كان ساري المفعول لمدة قصيرة فقط، وقد قاد إلغاؤه هذا نقلة واضحة في السياسة الاقتصادية تميزت باعتماد أقل على "الخطط" و"البرامج" المركزية من خلال تفكيك العديد من القيود، وعن طريق زيادة التركيز على السوق الخاصة. وقد حدث تحوّل مشابه في السياسة الاقتصادية في معظم الدول الديمقراطية الأخرى.

إن التفسير الأقرب لهذه النقلات في السياسة الاقتصادية هو النجاح المحدود للتخطيط المركزي أو فشله الكامل في تحقيق الأهداف المعلنة. ومن ناحية أخرى فإن هذا الفشل الذي يعزى في ذاته—لدرجة ما على الأقل—للمضامين السياسية للتخطيط المركزي ولانعدام الرغبة في متابعة منطقه عند

تنفيذه، يتطلب وطئاً شديداً على الحقوق الخاصة المحفوظة. ومن المحتمل أن تكون هذه النقلة مجرد صدعاً مؤقتاً في الاتجاه الجماعيّ لهذا القرن؛ وحتى إن كان كذلك؛ فإنه يوضح العلاقة الوطيدة بين الحرية السياسية والأنظمة الاقتصادية.

إن الدليل التاريخي لوحده لن يكون مقنعاً بشكل كافٍ، ولربما كانت تلك صدفة محضة بأن حدث انتشار الحرية في الوقت ذاته مع نمو المؤسسات الرأسمالية والسوق الحر، فلماذا يجب أن تكون هناك علاقة بينهما؟ وما هي الروابط المنطقية بين الحريات الاقتصادية والسياسية؟ من خلال البحث في هذه التساؤلات سوف نمعن النظر أولاً في السوق كعنصر مباشر للحرية، ومن ثم سنتناول العلاقة غير المباشرة بين أنظمة السوق والحرية السياسية، وكنتيجة ثانوية لذلك ستكون بالتوصل إلى موجز للأنظمة الاقتصادية المثالية في مجتمع يتمتع بالحرية.

كليبراليين؛ إننا نتخذ حرية الفرد أو ربما العائلة كهدف نهائي لنا في الحكم على الأنظمة الاجتماعية. إن للحرية كقيمة ضمن هذا المفهوم علاقة بالروابط المتبادلة بين الناس، وليس لها أيّ معنىً مهماً كان لروبنسون كروزو على جزيرة معزولة—من دون غلامه فرايدي—حيث أن كروزو على جزيرته تلك عرضة لـ "التقييد"، ويمتلك "سلطة" محدودة، ولديه فقط عدد محدود من الخيارات، لكن لا توجد عنده مشكلة الحرية بالمفهوم الذي نعنيه بنقاشنا هذا. وبشكل مماثل، في مجتمع ما ليس للحرية علاقة بما يفعله المرء بحريته، فهي ليست بصفة أخلاقية شاملة لكافة الجوانب. وبالفعل؛ فإن هدفاً أساسياً لليبرالي هو ترك المسألة الأخلاقية للفرد ليتصارع معها. إن المسائل الأخلاقية الهامّة "حقاً" هي تلك التي تواجه الفرد في مجتمع حرّ: ما الذي يجب عليه أن يفعله

بحريته، وبالتالي فإن هنالك مجموعتان من القيم سيؤكد الليبرالي عليها: القيم المتعلقة بالعلاقات بين الناس، والذي هو السياق الذي يحدده من خلاله الأولوية الأولى للحرية، والقيم ذات الصلة بالفرد في ممارسته لحريته، والذي هو مجال الأخلاقيات والفلسفة الفردية.

يصوّر الليبرالي البشر على أنهم كائنات ناقصة، ويعتبر مسألة النظام الاجتماعي كونها مشكلة سلبية متمثلة في منع "الأشرار" من التسبب بالأذى بالقدر ذاته من تمكين "الأخيار" من عمل الخير، وبالطبع فإن "الأشرار" و"الأخيار" قد يكونوا الأشخاص ذاتهم وذلك اعتماداً على من يقوم بالحكم عليهم.

إن المشكلة الأساسية للنظام الاجتماعي هي كيفية تنسيق النشاطات الاقتصادية لأعداد كبيرة من الناس؛ فحتى في المجتمعات الرجعيّة نسبياً لا بدّ من تقسيم شامل للعمل والتخصص في الوظائف من أجل الاستغلال الفعّال للموارد المتوفرة. أمّا في المجتمعات المتقدمة فإن المعيار الذي يجب أن يكون عليه النظام من أجل الاستغلال الأمثل للفرص التي يقدمها العلم والتكنولوجيا الحديثة هو أكبر بكثير. ففي الواقع ينخرط الملايين من الناس في توفير الخبز اليومي لبعضهم البعض، ناهيك عن سياراتهم السنوية. إن التحدي الذي يواجهه المؤمن بالحرية هو التوفيق بين اعتماد الناس بعضهم على بعض بالشكل الكبير هذا وبين الحرية الفردية.

يوجد هنالك بشكل أساسي طريقتان للتنسيق بين النشاطات الاقتصادية لملايين الناس :إحداهما هي التوجيه المركزي المتضمن استخدام القهر أي تقنية القوة العسكرية والدولة الديكتاتورية الحديثة. أما الطريقة الثانية فهي التعاون الطوعيّ للأفراد، أي تقنية ميدان السوق.

إن إمكانية التنسيق من خلال التعاون الطوعي يعتمد على القضية الأساسية—والتي على الرغم من ذلك كثيراً ما لا تؤخذ بعين الاعتبار—بأن ينتفع كلا الطرفين في المعاملات الاقتصادية منها، شرط أن تكون الصفقة اختيارية من كلا الجانبين ومعلن عنها.

لذلك يمكن للتبادل التجاري إحداث ذاك التنسيق دون إجبار. وكنموذج عمليّ لمجتمع منظم من خلال التبادل الطوعيّ هو اقتصاد تبادل المشاريع الحرة الخاصّة والذي قد أطلقنا عليه اسم الرأسمالية التنافسية.

في أبسط أشكاله يتألف مثل ذاك المجتمع من عدد من الأسر المستقلة—مجموعة من عائلة روبنسون كروزو إن جاز التعبير—بحيث تستخدم كل أسرة منها الموارد التي تحت تصرفها لانتاج السلع والخدمات التي تقوم بمبادلتها بسلع وخدمات تنتجها أسرٌ أخرى، وفق شروط مقبولة بشكل تبادلي لكل من طرفي الصفقة؛ وبذلك تتمكن من تلبية احتياجاتها بشكل غير مباشر من خلال انتاج السلع والخدمات للآخرين بدلاً عن الطريقة المباشرة في انتاج البضائع لاستخدامها الفوري الخاص بها. إن الحافز من وراء تبني هذا المسلك غير المباشر هو بالطبع الانتاج الزائد الذي وفره تقسيم العمل والتخصص في الوظائف؛ فكون أن للأسرة دوماً الخيار في الانتاج المباشر لذاتها؛ فإنها لا تحتاج الدخول في أية عمليات مبادلة إلا إذا كانت منتفعة منها، وهكذا لن يحدث أي تبادل ما لم ينتفع كلا الطرفين منه، وبذلك يتحقق التعاون من دون إجبار.

إن التخصص في الوظائف وتقسيم العمل ما كان ليحقق نجاحاً عظيماً لو كانت الوحدات الانتاجية الأساسية مقتصرة على الأسر. ففي المجتمع الحديث قد ذهبنا إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث قمنا بإدخال المشاريع المتوسطة بين

الأفراد، في قدراتهم كمزودين للخدمات، وكونهم المشترين للبضائع. وبشكل مماثل، ما كان للتخصص في الوظائف وتقسيم العمل ليحقق النجاح إذا كان علينا الاستمرار في الاعتماد على مقايضة منتجٍ ما مقابل آخر، ونتيجة لذلك تم إدخال النقود كوسيلة لتسهيل عمليات التبادل، وليصبح في الإمكان تقسيم عمليات الشراء والبيع إلى نوعين.

بالرغم من الدور المهم الذي تلعبه المشاريع والأموال في اقتصادنا الفعليّ، وبالرغم من المشاكل الكثيرة والمعقدة التي تثيرها تلك المشاريع والأموال؛ فإن السمة الرئيسية لتقنية السوق في تحقيق التنسيق تظهر بشكل تام في الاقتصاد التبادلي البسيط الذي لا يشتمل على مشاريع ولا على أموال؛ بحيث أنه في مثل ذاك النموذج البسيط—وكذلك في الاقتصاد المعقد لتبادل الأموال والمشاريع—يكون التعاون فردياً واختيارياً بشكل تام بشرط: (أ) أن تكون المشاريع خاصة بحيث تكون الأطراف النهائية المتعاقدة أفراداً؛ و(ب) أن يكون الأفراد أحراراً بشكل فعال في الدخول أو عدم الدخول في أية عمليات تبادلية بعينها، وبذلك تكون كل صفقة اختياريةً بشكل تامّ.

إنه من السهل بكثير وضع هذه الشروط بلغة عامة بدلاً عن شرحها بالتفصيل، أو بدلاً عن التخصيص بدقة تلك الأنظمة المؤسساتية الأكثر فاعلية في المحافظة عليها. وبالفعل، فإن الكثير مما كتب في الاقتصاد التطبيقي يهتم بهذه التساؤلات على وجه الخصوص. إن الضرورة الأساسية هي المحافظة على القانون والنظام لمنع القهر الجسدي على أي فرد من الأفراد من قبل آخر، وكذلك فرض تعاقدات يتم الدخول فيها اختيارياً؛ وبالتالي إعطاء حرية التصرف بالمال للخاصة. بالإضافة لذلك؛ فإنه لربما تظهر المشكلات الأكثر صعوبة بسبب الاحتكار—الذي يثبط الحرية الفعالة عن طريق حرمان الأفراد

من خياراتهم في تبادلات تجارية بعينها—وبسبب "تأثيرات الجوار" والتي هي التأثيرات على الطرف الثالث الذي هو من غير المناسب تكليفه أو مكافأته.

طالما أنه تمت المحافظة على الحرية الفعالة في التبادل التجاري، فإن السمة الرئيسية لنظام السوق للنشاط الاقتصادي ستكون منع الفرد من التدخل بشؤون الآخر فيما يتعلق بمعظم نشاطاته: فيُصان المستهلك من القهر من قبل البائع بسبب وجود باعة آخرين يستطيع التعامل معهم، ويُصان البائع من الإجبار من قبل المستهلك بسبب وجود مستهلكين آخرين في إمكانه البيع لهم، ويُصان العامل من أن يقهره صاحب العمل بسبب توفر غيره يستطيع العمل عندهم، وهلم جرا، بحيث يحقق السوق ذلك بطريقة موضوعيّة وبدون سلطة مركزية.

وفي الحقيقة؛ فإن أحد الأسباب الأساسية لمعارضة الاقتصاد الحرّ هو على وجه الخصوص أداؤه لهذه المهمة بفاعلية؛ فهو يقدم للناس ما يرغبون به بدلاً عمّا تعتقده جماعة محددة بالذي يجب عليهم أن يرغبوا به، وإن معظم الآراء المعادية للسوق الحرة مبنية على عدم إيمان بالحرية ذاتها.

إن وجود السوق الحرة لا يلغي بالطبع الحاجة إلى الحكومة؛ بل على العكس من ذلك فإن للحكومة دور أساسيّ كمنبر يحدد "قواعد اللعبة" وكحكمٍ يفسّر ويفرض القواعد المتفق عليها. والذي يقوم به السوق هو تقليل مجال المسائل التي يجب البتّ فيها من خلال الوسائل السياسية؛ وبالتالي التقليل من مدى الحاجة إلى الحكومة للمشاركة بشكل مباشر في اللعبة. إن الصفة البارزة للعمل من خلال القنوات السياسية هي أنها تميل إلى الحاجة أو إلى فرض خضوع كبير. ومن جهة أخرى، تكمن الفائدة العظمى للسوق بأنها تسمح بتنوع كبير. إنها—بالمفهوم السياسي—نظام تمثيل نسبيّ، أي نظام انتخابي تمنح

الجماعات والأحزاب السياسية بمقتضاه مقاعد في البرلمان تتناسب وقوتها الشعبية أو قوتها الاقتراعية الفعلية، بحيث يستطيع كل شخص بالتصويت للون رباط العنق الذي يريده والحصول عليه—إن جاز هذا التعبير—وليس عليه رؤية اللون الذي ترغب فيه الأغلبية ومن ثمّ إن كان من ضمن الأقلية فعليه الاستسلام.

إن هذه هي خاصية السوق التي نشير إليها عندما نقول بأن السوق يوفر حرية اقتصادية؛ لكن لهذه الصفة أيضاً مضامين تذهب إلى أبعد بكثير من المفهوم الضيق للاقتصاد. إن الحرية السياسية تعني انعدام قهر الفرد من قبل أنداده. والخطر الرئيسي على الحرية هو امتلاك القوة على القهر، وكونها في يد الملك أو الديكتاتور أو حكم الأقلية أو أغلبية آنية. وتتطلب حماية الحرية التخلص من مثل ذاك التمركز للسلطة على أكبر قدر ممكن، ونشر وتوزيع أية سلطة ليس بالإمكان إلغاؤها—أي إيجاد نظام من نقاط الضبط والتوازن. وبتخليص نظام النشاط الاقتصادي من سيطرة السلطة السياسية، سيتخلص السوق من هذا المصدر للسلطة القهرية، ويمكن ذلك على أن تشكل القوة الاقتصادية مصدر ضبطٍ على السلطة السياسية بدلاً من كونها تعزيزاً لها.

إنه من الممكن نشر السلطة الاقتصادية بشكل واسع، ولا يوجد قانون حماية يجبر على أن يكون نمو مراكز جديدة للقوة الاقتصادية على حساب المراكز القائمة. من جهة أخرى، فإن السلطة السياسية أكثر صعوبة في إبطال مركزيتها، بحيث أنه من الممكن أن تتواجد العديد من الحكومات الصغيرة المستقلة عن بعضها البعض، ولكنه يصعب جداً الابقاء على العديد من المراكز الصغيرة المتكافئة للسلطة السياسية ضمن حكومة واحدة كبيرة، أكثر منه من تواجد العديد من المراكز للقوة الاقتصادية ضمن اقتصاد واحد كبير. ومن

الممكن أن يتواجد العديد من أصحاب الملايين ضمن اقتصاد واحد كبير، ولكن هل بالإمكان تواجد أكثر من قائد واحد فذ حقاً، أي شخص واحد تتوجه إليه طاقات وحماسة أبناء بلده؟ إن حصلت الحكومة المركزية على السلطة فمن الأرجح أن يكون ذلك على حساب الحكومات المحلية. يبدو أنه يوجد هناك شيء كمجموع ثابت للسلطة السياسية ليتم توزيعه، وبناء على ذلك، إن تم ضم السلطة الاقتصادية إلى السلطة السياسية فإن التمركز يبدو حتمياً على الأغلب. من جهة أخرى، إن تم الابقاء على السلطة الاقتصادية في أيدٍ غير تلك التي تمتلك السلطة السياسية، فإنها ستعمل كنقطة ضبط وفحص للسلطة السياسية.

إن قوة هذه المناقشة النظرية ربما يمكن توضيحها بالشكل الأفضل من خلال الأمثلة .دعنا نتناول أولاً مثالاً فرضياً قد يساعد في توضيح النقاط الأساسية للموضوع، ومن ثم سنتناول بعض الأمثلة الحقيقية من التجارب الراهنة والتي نوضح من خلالها الطريقة التي تقوم بها السوق بالمحافظة على الحرية السياسية.

إن أحد سمات المجتمع الحرّ هي بالتأكيد حرية الأفراد في تأييد ونشر أي تغيير جذري في بنية المجتمع بشكل صريح طالما كان هذا التأييد مقتصراً على الإقناع ولا يتضمن استخدام القوة أو أية أشكال أخرى من القهر. إنها من علامات الحرية السياسية لمجتمع رأسمالي بأن يستطيع الناس تأييد الاشتراكية بصراحة والعمل لصالحها. وبشكل مماثل، ستتطلب الحرية السياسية في مجتمع اشتراكي بأن يكون الناس أحراراً في تأييد إدخال النظام الرأسمالي إليه. فكيف بالإمكان حماية والمحافظة على حرية تأييد الرأسمالية في مجتمع اشتراكي؟

من أجل أن يقوم الناس بتأييد أي شيء لابد في المرتبة الأولى أن يكونوا قادرين على كسب عيشهم، وهذا يثير مقدماً مشكلة في المجتمع الاشتراكي، حيث أن جميع الوظائف هي تحت السيطرة المباشرة للسلطات السياسية. وسوف يتطلب الأمر نكراناً للذات—الذي برز صعوبته من خلال التجربة في الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية في مشكلة "الأمن" بين موظفي السلطة الفيدرالية—في سبيل أن تسمح حكومة اشتراكية لموظفيها تأييد سياساتٍ تتعارض مباشرة مع مذهب الدولة الرسمي.

لكن دعنا نفترض وقوع مثل هذا الفعل من نكران الذات، فمن أجل أن يكون تأييد الرأسمالية مؤثراً يجب أن يكون أنصاره قادرين على تمويل قضيتهم—لعقد اجتماعات عامة، وإصدار النشرات، وتمويل برامج إذاعية، وإصدار الصحف والمجلات وهلم جرا—فكيف باستطاعتهم جمع الموارد المالية لذلك؟ فلربما قد يكون في المجتمع الاشتراكي أناساً ذوي دخل مرتفع، وربما حتى مبالغ لرؤوس أموال ضخمة على شكل تعهدات حكومية وأمثالها، لكنه لابد أن يكون هؤلاء من كبار موظفي الدولة. إنه من الممكن تصوّر موظف اشتراكي صغير قادر على الاحتفاظ بعمله على الرغم من تأييده الصريح للرأسمالية؛ لكنه من السذاجة تصوّر كبار ضباط الاشتراكية يمولون مثل تلك النشاطات "الهدامة."

إن الحلّ الوحيد للموارد المالية سيكون بجمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الموظفين الصغار، لكن هذا ليس بجواب واقعيّ؛ فلتحقيق هذا لابد مسبقاً من اقناع العديد من الأشخاص بذلك، ومشكلتنا بأكملها تكمن في كيفية البدء وتمويل الحملة من أجل هذا الهدف على الأخص. إنه لم يتم مطلقاً تمويل الحركات الراديكالية في المجتمعات الرأسمالية بهذه الطريقة؛ بل تم دعمهم

بشكل نموذجي من قبل عدد قليل من الأغنياء الذين تم اقناعهم—من قبل فريدريك فاندربيلت فيلد، أو أنيتا مكورميك بلين، أو كورليس لامونت—في ذكر بعض الأسماء التي برزت مؤخراً، أو من قبل فريدريك إنجلز إذا عدنا إلى زمن أبعد من ذلك. إن هذا من دور عدم المساواة في الثراء في المحافظة على الحرية السياسية والذي قلما يتم الانتباه له، إنه دور الأنصار.

يتطلب الأمر في المجتمع الرأسمالي مجرد إقناع بعض الأغنياء للحصول على الأموال لترويج أية فكرةٍ كانت—بشكل مثير للاستغراب—ويوجد هنالك العديد من هؤلاء الناس الذين يشكلون بؤراً مستقلة للدعم. وبالفعل ليست هناك أية ضرورة حتى لإقناع الناس أو المؤسسات المالية التي تتوفر لديها الأموال الداعمة بوقع الأفكار التي سيتم ترويجها على الآذان، بل تكون الحاجة فقط بإقناعهم بأن ذاك الترويج قد يكون مثمراً مالياً، أي أن الصحيفة أو المجلة أو الكتاب أو أية وسيلة استثمار أخرى ستكون مربحة. فالناشر التنافسي—على سبيل المثال—لا يستطيع تحمّل تكاليف نشر نص بمجرد أنه مقتنع به شخصياً؛ بل يجب أن يكون مقياسه إمكانية أن يكون السوق كبيراً بالحد الكافي ليعود عليه بعائد مُرضٍ لاستثماره هذا.

وبهذه الطريقة يكسر السوق تلك الحلقة المفرغة ويجعل بالإمكان في النهاية تمويل مثل تلك المضاربات بأخذ مبالغ صغيرة من العديد من الأشخاص دون الحاجة في البداية إلى اقناعهم بذلك. ولا توجد مثل تلك الخيارات في المجتمع الاشتراكي؛ بل تكون الدولة فقط ممتلكة لكامل السلطة.

دعنا نتوسع في خيالنا ونفترض بأن الحكومة الاشتراكية على اضطلاع بهذه المسألة، وعلى أنها تتكون من أشخاص توّاقين لحماية الحرية؛ فهل من الممكن أن توفر الموارد المالية لذلك؟ ربما، لكنه من الصعب تخيل ذلك. إنها

قد تشكل دائرة رسمية لتقديم العون المالي للدعاية الهدامة. ولكن كيف ستختار من ستقدم له العون؟ فإن تم دعم كل من يطلب ذلك ستجد نفسها سريعاً وقد نفذت منها الأموال، حيث الاشتراكية لا تستطيع إلغاء القانون الاقتصادي الأساسي بأن السعر المرتفع بقدر كافٍ يستدعي طلباً كبيراً .لو جعلنا تأييد القضايا الراديكالية مربحة بالقدر الكافي فسيكون دعم هذا التأييد غير محدود.

علاوة على ذلك، فإن حرية تأييد القضايا غير المرغوبة لا تتطلب بأن يكون مثل ذاك التأييد دون ثمن؛ بل على العكس من ذلك؛ لن يكون أي مجتمع مستقراً إن كان تأييد التغييرات الجذرية فيه غير مكلفٍ أو يلزمه الدعم القليل. إنه من المقبول تماماً بأن يقدم الأفراد تضحيات لتأييد القضايا التي يؤمنون فيها بإخلاص، وبالفعل، إنه من المهم أن تقتصر الحرية على هؤلاء الذين هم على استعداد لنكران ذاتهم، وإلا سوف تنحلّ الحرية إلى فجور وعدم مسؤولية. وإنه لأمر أساسي بأن تكون تكلفة تأييد القضايا غير المرغوبة مقدوراً عليها وليست ممنوعة.

إننا لم ننتهِ بعد، ففي مجتمع ذي سوق حرة يكفي توفر الدعم المالي، فمزوّدو الورق على استعداد لبيعه لـ(ديلي ووركر) كاستعدادهم كذلك لبيعه لصحيفة الوول ستريت جورنال. أمّا في مجتمع اشتراكي، لن يكون كافياً توفر الأموال؛ فعلى المؤيد الافتراضي للرأسمالية إقناع مصنع ورق حكوميّ ليبيعه له، وعليه اقناع المطبعة الحكومية لطباعة نشراته، ومكتب بريد حكومي لنشرها بين الناس، ووكالة حكومية ليستأجر منها قاعة يلقي فيها خطاباته، وهلمّ جرا.

ربما توجد هناك طريقة ما يستطيع المرء من خلالها التغلب على هذه الصعوبات وحماية الحرية في مجتمع اشتراكي، فلا يمكن أن نقول أن ذلك مستحيل تماماً. ولكنه من الواضح أنه توجد هنالك عقبات حقيقية لإقامة

مؤسسات تحمي فرصة الانشقاق عن مذهب الدولة بفاعلية، وبالقدر الذي أعلمه فلا أحد من هؤلاء الذين كانوا متعاطفين مع الاشتراكية وفي الوقت ذاته مع الحرية قد كان حقاً على قدر هذه المواجهة، أو حتى قام ببداية جديرة بالاعتبار في تطوير الأنظمة المؤسساتية التي قد تسمح بتحقيق الحرية تحت لواء الاشتراكية؛ بل على النقيض من ذلك، فإنه من الواضح كيف أن المجتمع الرأسمالي ذي السوق الحرة يقوم برعاية الحرية.

إن مثالاً واقعياً بارزاً على هذه المبادئ النظرية هو تجربة ونستون تشيرشل: فمنذ عام 1933 حتى نشوب الحرب العالمية الثانية لم يُسمح له الحديث عبر الإذاعة البريطانية التي كانت بالطبع حكراً حكومياً تديرها هيئة الإذاعة البريطانية، على الرغم من أنه قد كان في هذه المرحلة شخصية قيادية بارزة في بلده، وعضواً في البرلمان، ووزيراً سابقاً في مجلس الوزراء، وكان يحاول جاهداً بكل وسيلة ممكنة إقناع أبناء بلده على أخذ خطوات جادة في وجه تهديدات ألمانيا الهتلريّة؛ إنه قد تم منعه من التحدث إلى الشعب البريطاني عبر الإذاعة لأن هيئة الإذاعة البريطانية كانت حكراً للحكومة وكان موقفه هذا "مثيراً للجدل."

مثال بارز آخر ما ورد في التايم، عدد 26 كانون الثاني عام 1959، والذي كان يتعلق بـ "تلاشي القائمة السوداء". و تخبرنا قصة التايم:

[إن حفل تقديم جوائز الأوسكار هو أكبر احتفالية لهوليوود للكرامة الإنسانية، لكنه قد استبيحت تلك الكرامة قبل سنتين مضت عندما تم إعلان روبرت ريتش كأفضل كاتب عن فيلم "الشجاع"، ولم يتقدم أحد لاستلام الجائزة، حيث كان ذلك إسماً مستعاراً يخفي واحداً من بين 150 كاتب... قد دونت صناعة الأفلام أسماءهم على القائمة السوداء منذ عام 1947 للاشتباه بأنهم

شيوعيون أو من رفاقهم المسافرين. لقد كانت تلك القضية مربكة بشكل خاص لأن أكاديمية الأفلام السينمائية كانت قد منعت أي شيوعيّ أو من أنصار التعديل الخامس من المشاركة في مسابقة أوسكار. وقد تم في الأسبوع الماضي وبشكل غير متوقع إعادة صياغة قانون الشيوعية ولغز هوية ريتش الحقيقية. لقد تبين بأن ريتش هو دالتون ترمبو، أحد العشر الأوائل من كتاب هوليوود، الذي رفض الشهادة في جلسات عام 1947 حول موقف صناعة الأفلام من الشيوعية. وقد صرّح المنتج فرانك كينج والذي أصرّ بشدة بأن روبرت ريتش كان "شاباً صغيراً ذا لحية من إسبانيا": "إن علينا التزاماً تجاه مساهمينا بشراء أفضل النصوص التي نستطيع الحصول عليها، وقد جاءنا ترمبو بنص "الشجاع" وقد قمنا بشرائه."... لقد كانت تلك في الواقع النهاية الرسمية لقائمة هوليوود السوداء، أمّا بالنسبة للكتاب الممنوعين من المشاركة فقد كانت النهاية غير الرسمية قبل ذلك بكثير. إن 15% على الأقل من أفلام هوليوود الحاليّة قد تم كتابتها وفق التقارير من قبل أفراد على القائمة السوداء. و قد ذكر المنتج كينج" :إنه توجد أشباح في هوليوود أكثر منها في مقبرة (فوريست لون)، ولقد استخدمت كل شركة في المدينة أعمال الأشخاص من على القائمة السوداء. إننا فقط أوّل من قام بتأكيد ما يعلمه الجميع]".

قد يؤمن المرء—مثلما أفعل أنا—بأن الشيوعية ستدمر جميع حرّياتنا، وقد يعارض المرء هذا المذهب قدر استطاعته؛ ومع ذلك وفي الوقت ذاته، يؤمن كذلك بأنه في مجتمع حرّ لا يُحتمل منع فرد من عمل ترتيبات اختياريّة مع آخرين يبادلونه المنفعة بسبب أنه يؤمن أو يحاول ترويج الشيوعية، فحريته تشمل حريته في الدعوة إلى الشيوعية، وتشمل الحرية كذلك حرية الآخرين في عدم التعامل معه تحت تلك الظروف. لقد كانت قائمة هوليوود السوداء عملاً

مناقضاً للحرية ويدمرها لأنه كان تآمراً يستخدم وسائل قسرية لمنع تبادلٍ اختياريّ. ولم ينجح ذلك لأن السوق على وجه الخصوص جعل الأمر مكلفاً في أن يحمي الناس مثل تلك القائمة. إن التشجيع التجاري—حقيقة أن للأشخاص الذين يديرون المشاريع حافزاً في كسب أكبر قدر ممكن من المال—قد قام بحماية حرية الأفراد الذين تم إدراجهم على القائمة السوداء بمنحهم شكلاً بديلاً لتوظيفهم، وكذلك بمنح الناس حافزاً لتوظيفهم.

لو كانت هوليوود وصناعة الأفلام مشاريع حكومية، أو لو كانت مسألة التوظيف في بريطانيا من شأن هيئة الإذاعة البريطانية لكان من الصعب تصديق بأن العشرة الأوائل من كتاب هوليوود أو أمثالهم قد وجدوا أماكن عمل لهم. وبشكل مماثل، فإنه من الصعب التصديق بأنه في ظل تلك الظروف لتمكن أشد أنصار الفردية أو المشاريع الخاصة—أو في الحقيقة أشد أنصار أية رؤية جديدة غير الرؤية السائدة—من إيجاد وظائف يعملون فيها.

مثال آخر على دور السوق في حماية الحرية السياسية ظهر من خلال تجربتنا مع مذهب المكارثية؛ فبعيداً كلياً عن ما تضمنه من مواضيع جوهرية، ووقائع التهم التي نسبت إليه، ما الحماية التي نالها الأفراد وعلى الأخص موظفو الدولة في وجه التهم غير المسؤولة والتحقيقات في شؤونٍ كان الكشف عنها مخالفاً لالتزاماتهم؟ إن لجوءهم للتعديل الخامس لكان مهزلة فارغة دون وجود بديل للتوظيف الحكومي لهم.

إن حمايتهم الأساسية كانت وجود اقتصاد السوق الخاصة التي استطاعوا من خلالها تحصيل عيشهم. وهنا أيضاً لم تكن الحماية مطلقة، فقد كان العديد من أصحاب العمل المحتملين من القطاع الخاص—سواء كانوا على خطأ أو صواب—غير راغبين في توظيف هؤلاء المُشهَّر بهم. وقد يكون السبب في

ذلك بأنه كان هناك تبريراً قليلاً جداً للتكاليف المفروضة على العديد من الناس الذين لهم صلة بالموضوع أكثر منه للتكاليف المفروضة بشكل عام على الأشخاص الذين يؤيدون القضايا غير المرغوبة. لكن النقطة الأساسية هي بأن التكاليف كانت محدودة لكنها لم تكن ممنوعة، كما كان من الممكن أن تكون فيما لو كان التوظيف الحكومي هو الخيار الوحيد أمامهم.

إنه من الجدير بالملاحظة بأن جزءاً كبيراً بشكل غير متكافئ من الناس الذين لهم صلة بالموضوع قد توجهوا بوضوح إلى الأقسام الاقتصادية الأكثر تنافسية—كالمشاريع الصغيرة، والتجارة، والزراعة—حيث أن السوق أقرب ما يكون إلى السوق الحرة المثالية .فلا أحد يشتري الخبز وهو يعلم فيما إذا كان القمح الذي صنع منه قد تم زراعته من قبل شيوعي أو جمهوري، أو دستوري أو فاشي، أو—بقدر ما قد يكون له علاقة بالموضوع—من قبل زنجي أو شخص أبيض. ويوضح هذا كيف يفصل السوق بطريقة موضوعية النشاطات الاقتصادية عن الآراء السياسية ويحمي الأفراد من التمييز الجائر بينهم في نشاطاتهم الاقتصادية لأسباب لا علاقة لها بإنتاجيتهم، سواء كانت هذه الأسباب متعلقة بآرائهم أو لونهم.

وكما يقترحه هذا المثال، فإن أكثر الجماعات في مجتمعنا التي يُراهن عليها في حماية وتعزيز الرأسمالية التنافسية هي تلك الجماعات الصغيرة التي قد تصبح بسهولة هدفاً للريبة والعداوة من قبل الأكثرية: كالزنوج، واليهود، والأجانب، في ذكر الحالات الأكثر وضوحاً فقط. ومع ذلك؛ وبشكل غريب، فإن خصوم السوق الحرة—الشيوعيين والاشتراكيين—قد تم تجنيدهم بطريقة غير متكافئة من بين تلك الجماعات؛ فبدلاً من إدراكهم بأن وجود السوق الحرة

قد قام بحمايتهم من مواقف الآخرين من أبناء بلدهم، إنهم ينسبون هذا التمييز المتخلف للسوق ذاتها.

©معهد كيتو، مصباح الحرية، 13 أيار 2006.

ميلتون فريدمان.. رائد الاقتصاد المعاصر وداعية لتحرير السوق

إعداد: مركز النبأ الوثائقي/ملف شخصية

شبكة النبأ: ميلتون فريدمان، إقتصادي اميركي، احد اعمدة مدرسة شيكاغو للاقتصاد، لعبت ابحاثه ودراساته دورا كبيرا في تطوير نظرية الاقتصاد الكلي والجزئي فضلا عن اعماله الرائدة في الاقتصاد التاريخي والاحصائي. ويعتبر من ابرز المروجين للنظام الرأسمالي التنافسي فهو الداعي البارز في تحرير السوق وتحرير التجارة وفلسفته في تحرير الاسعار وتحرير النقود.

النشأة

ولد ميلتون فريدمان في 31 يوليو عام 1912م ببروكلين، هاجر والداه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واستقرا في منطقة راهواي وهي بلدة صغيرة تبعد عن مدينة نيويورك بحوالي 20 ميل، وميلتون هو الابن الرابع لوالديه سارة إيثل، وجنو ساول فريدمان، وله ثلاثة شقيقات، كانت والدته تعمل على إدارة محل صغير لبيع السلع الجافة، أما والده فقد قام بالمشاركة في عدد من المشاريع التي لم يكتب لها النجاح، فكانت الحالة المادية للأسرة غير مستقرة.

التعليم

تلقى ميلتون تعليمه الثانوي بمدرسة راهواي والتي تخرج منها عام 1928م، وقبل أن يبلغ السادسة عشر من عمره توفى والده، وأصبحت والدته هي المسئولة عن إعالة ورعاية الأسرة بأقل القليل من المال، وعلى الرغم من هذا عمل ميلتون على توفير المال اللازم من اجل إكمال تعليمه الجامعي.

حصل ميلتون على إحدى المنح الدراسية التي أهلته للالتحاق بجامعة روتجرز، هذا بالإضافة لمساعدات مالية من الدولة كانت تقدم له في شكل منح دراسية، تخرج من جامعة روتجرز عام 1932م، وأجتهد بعد ذلك في توفير المال اللازم من أجل إكمال دراسته فقام بالعمل في عدد من الأعمال البسيطة، وبعد أن قام بتكوين مبلغ من المال أتجه للدراسة مرة أخرى فأقبل على دراسة الرياضيات فكان يعد نفسه لكي يصبح اكتوارياً، ولكن اهتمامه اتجه نحو الاقتصاد، فقام بالدراسة بكلية الاقتصاد بجامعة شيكاغو وحصل على درجة الماجستير، ثم درجة الدكتوراه، وأصبح بعد ذلك واحداً من أهم الأعلام الاقتصادية.

المجال العملي

شغل ميلتون عدد من المناصب على مدار حياته فكان كبير الباحثين بمعهد هوفر بجامعة ستانفورد بداية من عام 1977م، كما كان بروفيسيراً للاقتصاد بجامعة شيكاغو في الفترة ما بين 1946 – 1976م، وعضواً بفريق الأبحاث بدائرة الأبحاث الوطنية لبحوث الاقتصاد 1937 – 1981م.

وعضواً في اللجنة الرئاسية التي تشكلت فيما يتعلق بالقوات المسلحة والتي تستند إلى التطوع بشكل كامل 1969– 1970م، واللجنة الرئاسية حول الملتحقين بالبيت الأبيض 1971– 1973م، هذا بالإضافة لكونه عضو

بالمجلس الاستشاري للسياسة الاقتصادية في عهد الرئيس رونالد ريجان عام 1981م، والذي ضم العديد من الخبراء.

وعلى الرغم من المكانة العلمية التي وصل إليها فريدمان إلا أنه رفض المناصب السياسية التي عرضت عليه كوزير المالية، ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين أثناء حكم الرئيس الأمريكي ريجان.

وفريدمان رئيس سابق لجمعية الاقتصاديين الأمريكيين، وجمعية الاقتصاديين للساحل الغربي، وعضو بجمعية الفلسفة الأمريكية، والأكاديمية الوطنية للعلوم.

وعرف ميلتون كمستشار اقتصادي لكل من الرئيسين الأمريكيين ريتشارد نيكسون، ورونالد ريجان، كما شارك بخبرته الاقتصادية في العديد من القضايا.

جهوده في مجال الاقتصاد

قام فريدمان بإجراء العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية، ففي عام 1963م صدر بحث هام له بعنوان "التاريخ النقدي للولايات المتحدة" هذا البحث الذي ساعد في فهم أزمة 1929م، والتي أدت حينها إلى انهيار اقتصادي بالبلاد.

وقام ميلتون بتأسيس ما عرف "بالمدرسة النقدية" والتي تعتبر أن التضخم ظاهرة ناتجة عن زيادة كبيرة في كمية النقد الذي يصدره البنك المركزي، وإن حصر هذه الزيادة في نسبة معقولة " 5% " سنوياً سيكون كافياً للقضاء على التضخم، وبالفعل تم الاستعانة بهذه القاعدة بالمصرف المركزي الأمريكي لمجابهة حالة التضخم والركود التي هددت الاقتصاد الأمريكي في فترة السبعينات، وحققت هذه القاعدة النجاح وقتها وتم القضاء على التضخم، كما تم الاستعانة بها بعد ذلك في مواجهة هذه المشكلة في عدد من الدول.

ولقد تم اعتماد وصايا ميلتون فريدمان في برامج الاستقرار الاقتصادي والتي يقوم برعايتها صندوق النقد الدولي، وحققت النجاح في عدد من الدول النامية.

مواقف وآراء لفريدمان

خاض ميلتون العديد من القضايا الاقتصادية، والتي كان من أبرزها مطالبته من أجل تقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد، وإتاحة المزيد من الحرية للأفراد، حيث ركز فريدمان على ضرورة حصر دور التدخل الحكومي في الاقتصاد على مجالات محددة مثل الدفاع والتعليم الأساسي والخدمات مثل الصحة وغيرها.

وكانت لميلتون العديد من الآراء الهامة في مختلف القضايا فكان له موقف صارم ضد الخدمة العسكرية الإجبارية، والتي كان ينظر إليها كنوع من العبودية للشباب الغير راغب في الدخول فيها، وعبر عن آراءه هذه في الكونجرس حيث طالب بإنشاء جيش أمريكي من المتطوعين، وبالفعل نجح فريدمان من تطبيق فكره حيث قام الرئيس الأمريكي نيكسون على التصديق على مشروع قانون يتم بموجبه إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية.

ومن أفكاره الهامة التي قام بعرضها أيضاً فكرة "المدرسة الاختيارية" والتي تقوم على توفير مبلغ مالي لأسر الطلاب ليتمكنوا من خلاله من الاختيار والتسجيل في أي مدرسة خاصة مما يتيح المزيد من الفرص أمام الطلاب وأسرهم لاختيار نوعية الدراسة التي يريدونها وبالتالي تحقيق الكفاءة والتفوق فيها.

وفي مجال العمل الخيري عمل ميلتون على تخصيص جزء من ثروته من أجل إنشاء " مؤسسة ميلتون وروز دي. فريدمان " مع زوجته روز، والتي

سعى من خلالها إلى تقديم العديد من الأعمال الخيرية وتنفيذ فكرته في " المدرسة الاختيارية".

مؤلفاته

قدم فريدمان العديد من الكتب الاقتصادية الهامة والتي تم الاستعانة بها على مدار الأجيال سواء من قبل الدارسين أو من قبل خبراء الاقتصاد.

فقام بنشر عدد كبير من الكتب والمقالات والأبحاث منها نظرية عامل الاستهلاك، الكمية القصوى للنقد، التاريخ النقدي للولايات المتحدة، إحصائيات النقد للولايات المتحدة، التوجهات النقدية بالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

ومن الكتب الهامة التي ألفها ميلتون كتاب "حرية الاختيار" والذي عرض فيه أفكاره عن ضرورة المبادرة الفردية وضرورة الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، وكتاب " الحرية والرأسمالية" والذي يحدد فيه ميلتون الدور المناسب للحكومة ضمن نظام السوق الحر المثالي وذلك من اجل المحافظة على الحريات السياسية والاجتماعية.

وميلتون فريدمان هو صاحب الحلقات التلفزيونية الشهيرة " أنت حر الاختيار" والذي تم طبعه في كتاب قام بتأليفه مع زوجته "روز".

كما قدم كتاب " وعود براقة وإنجاز مخز" وهو عبارة عن إعادة طباعة للأعمدة التي كان يقوم بكتابتها بمجلة نيوزويك في الفترة ما بين 1966 – 1983م، وكتاب " استبداد الوضع القائم" 1984م.

قام هو وزوجته روز بنشر مذكراتهما تحت عنوان " ميلتون وروز دي. فريدمان شخصان محظوظان".

نظرة فريدمان للسوق

ويعد فريدمان احد الشخصيات المهمة بين الاقتصاديين في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.. بعد ظهور التضخم مع بدايات السبعينيات كان ظهور ميلتون فريدمان وكانت مسألة العملة هي البدعة السائدة، كانت نظرية كم النقود قد عادت بكل قوتها على يد فريدمان وآخرين وهي ببساطة:(انك يمكنك اغفال بعض الناس كل الوقت وبعض الناس بعض الوقت ولكن لا يمكن اغفال كل الناس كل الوقت)..وبتقنية اكثر يدرك العامة في النهاية ما تفعله الحكومات لان لهم توقعات منطقية، وقد كان المضمون العملي هو تصغير مجال السياسة الدورية للحكومة.

كانت مشاركات فريدمان لاعادة التفكير في التشريعات الاقتصادية مثيرة وانتهت تلك النظريات الى انه يجب على الحكومة بناء قاعدة نقدية، معدل ضريبي ثابت لا يتغير وهكذا بمعنى اخر ان فعالية الحكومة تربك، تخفق، وتشتت فقط: يا حكومة ابتعدي!!

الوكلاء الاقتصاديون عقلانيون فهم لا يتركون ورقة مالية فئة (100) دولار ملقاة على الارض. وبذلك يعمل الاقتصاد بصورة افضل بدون الفعالية في السياسة.

يقول فريدمان: ان القليل من جيلي سيصدقون الاداء الاقوى لهذه النظرة، لكن الحقيقة ان مهنتنا بالنظرات الكبيرة للاقتصاد الكنزي بالتشكك العميق تقبل النقدية ككل وتفترض ان الحكومة لها ميل لان تسيء الامور.

لقد اصبحت المهنة متحفظة بشدة كما كانت اول القرن واتجهت الحكومات الى الطريق نفسه من القلق لخلق دليل فساد لميثاق ويجل ملاحق للميزانية المتوازنة، لوحات العملة، الاحترام الزائد للسندات، اسعار غير حقيقية، تضخم وهمي..

ويضيف فريدمان العالم لا يحتاج الى نظم واتفاقيات اكثر لاصلاح هذا او ذاك بل يحتاج الى جرعة زائدة من الرخاء ويعلق فريدمان على الكساد الكبير لعدم طبع نقود بشكل كبير هذه هي الرسالة الى اليابان ولاوروبا: ابدؤوا في انهاء النظم حتى تبدأ الديناميكية في العمل في التوظيف في التحرر في النواحي المالية للاستخدامات الطارئة لو بدأت اليابان واوروبا في التحرك سيكون قد حان الوقت لتبدأ الولايات المتحدة في التفكير في عجز تجاري اقل والذي سيحدث اوتوماتيكيا مع انتعاش باقي العالم، ان دور الولايات المتحدة اليوم هو التأكيد على ان مشاكل البورصة داخليا لن تصبح مشاكل عالمية التأكيد على ان الافكار لتثبيت معدلات الصرف لا تذهب لاي مكان ومع شركائه التأكيد على انه يستمر انفتاح الاقتصاد العالمي، ان التدخل الحكومي في السوق والاسعار يؤدي الى فروض وتقييدات لن تؤدي الى مهلة تحرك السلع والاسعار والنقود بل الى عرقلتها واضافة كلف ليس بالضرورة وجودها، كما ان هذا التدخل يدخل عاملا جديدا هو الفساد والعمولات والتي تحسب على السلع وترفع من الاسعار ليأتي التضخم بجميع اسبابه.

ويعتقد فريدمان ان السوق الحرة تقوم بتنسيق نشاطات ملايين البشر ويتم ذلك بطريقة غير شخصية كليا من خلال تسعيرة اذا ما تركت وشأنها دون تدخل فأنها تكون خالية من الفساد والرشاوى والنفوذ الخاص او الحاجة الى آليات سياسية. فان السوق ليست بقرة حلوباً مثلما انه ليس العلاج الشافي لجميع الامراض بتعبير لغوي حرفي فان السوق ببساطة الاجتماع في كل مكان وزمان محددين من اجل عقد الصفقات ولا نعني هنا الاجتماع الفعلي فهناك سوق تبادل العملات يشمل العالم بأسره تتم الصفقات به عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة.

كما ان الصفقات التي تتم من خلال السوق ليست مقتصرة على السلع والمال والصفقات بل حتى على المعلومات والتقنيات وجميع العلوم سواء الفيزياء والاقتصاد والفلك وغير ذلك من العلوم، فالعلماء يعقدون الصفقات فيما بينهم سوقهم يتكون من المجلات والمؤتمرات وما الى ذلك.

فالسوق هي الآلية التي يتم تجنيدها لاغراض عديدة واعتمادا على طريق استعمالها فانها تساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي او لجم مثل هذا التطور واستخدام او عدم استخدام السوق، ليس التمييز المهم كل مجتمع سواء كان شيوعيا ام اشتراكيا ام ديمقراطيا اشتراكيا ام رأسماليا نقيا او اي نظام اخر يستخدم السوق وبدلا من ذلك فان التمييز الاساس هو وجود الملكية الخاصة او عدم وجودها، من هم المشتركون في السوق؟ وبالنيابة عمن من يتعاملون؟ هل المتعاملون بيروقراطيون حكوميون يتعاملون بالنيابة عن شيء اسمه الدولة؟ ام انهم افراد يتعاملون مباشرة؟ من هنا يمكننا ان نحدد سوقاً خاصاً وسوقاً مشتركاً وسوقاً حكومياً.

كما يعتقد فريدمان ان ادخال دور اكبر لآلية السوق الخاصة في قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد، قد يصاب بالفشل الجزئي او الكلي نتيجة الافق المحدود المتغير وحتى في اكثر من سوق فان هذه المحاولات تبقى قاصرة وجزئية لان السوق تبقى في اطار التدخل الحكومي، لذا فان التحرير الجزئي للسوق لا يمكن ان يعوض عن التحرير الكلي للسوق ومن ثم فالتحرير الجزئي لا ينتج عنه تنافس حقيقي ومن ثم اسعار البضائع غير حقيقية وقيمة النقد ايضا غير حقيقية.

فتحرير السوق كليا هو الخطوة الصحيحة اوالجذرية لتحرير الاسعار وتحرير النقد وتحرير المعاملات لتنتج عملية اقتصادية قائمة على التنافس الحر والشفاف.

جوائز وتكريم: نظراً لجهوده في المجال الاقتصادي حصل فريدمان على العديد من الجوائز والتي تأتي جائزة نوبل في مقدمتها والتي حصل عليها عام 1976م، كما تم منحه ميدالية الحرية الرئاسية عام 1988م، هذا بالإضافة للميدالية الوطنية للعلوم في نفس العام. كما تم منحه درجات شرفية من عدد من الجامعات في الولايات المتحدة واليابان وجواتيمالا وغيرها من الدول، كما حصل على الوشاح الأكبر للكنز المقدس منحته له حكومة اليابان عام 1986م.

الوفاة: توفى ميلتون في السادس عشر من نوفمبر 2006م عن عمر يناهز 94 عام في منزله في سان فرانسيسكو قرب جامعة ستانفورد التي كان يدرّس فيها. المصادر: وكالات + صحيفة وول ستريت جورنال + جريدة الصباح + موسوعة ويكيبيديا

شبكة النبأ المعلوماتية– الاربعاء 8/تموز/2009 – 15/رجب/1430

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير